

«الاقتصادية» تنشر ملامح خطة التصفية

دار الاستثمار... بالأرقام قادرة على سداد الديون وتحتاج تعاون الدائنين

176.2 مليون صافي أرباح
الشركة عن 2024

656 إجمالي موجودات الدار
والمطلوبات 614.9 مليون دينار

شركات دائنة مدرجة تستفيد من
استرداد 20 % نقدا كدفعة أولى

بيع 170 مليون سهم «بوبيان»
وتوزيع سيولتهم على الدائنين

الجدول الزمني لتنفيذ خطة من تاريخ اعتمادها من الدائنين

الربع الرابع
2025

الربع الاول
2026

الربع الثاني
2026

الربع الثالث-الرابع
2026

الربع الاول
2027

البيانات المالية المجمعة 2024 - قائمة الدخل - غير مدقق

2024 (دينار كويتي)	
18,513	الإيرادات
(1,717,402)	إيرادات تمويلية
320,138	أرباح استثمارات
893,165	خسائر أراضي وعقارات
216,268	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
84,768	خسائر عملات أجنبية
-	مخصصات انتفى الغرض منها لمدينو التمويل
-	مخصصات انتفى الغرض منها للأرصدة المدينة
183,603,529	إيرادات أخرى
183,418,979	إجمالي الإيرادات
3,620,621	المصاريف والأعباء الأخرى
3,173,556	مصرفات عمومية وإدارية
6,600	ضريبة الزكاة - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
356,579	مخصص انخفاض في قيمة أرصدة مدينة أخرى
7,157,356	استهلاك وإطفاءات
176,261,623	إجمالي المصروفات
	صافي ربح السنة

أرقام مبشرة تعيد الأمل للدائنين في استرداد أموالهم

8 سوف يتم تقييم الأصول العينية التي سيتم توزيعها على الدائنين عينياً من قبل مراقب حسابات خارجي يتم تعيينه والموافقة عليه من قبل الدائنين لتحديد قيمة كل سهم قبل نقل الأصول إليها.

9 متابعة الحصول على كافة المنح والتوزيعات النقدية الخاصة بأسهم بنك بوبيان من خلال القضايا المرفوعة، وتقدر قيمتها بنحو 55 مليون دينار سيتم توزيعها كدفعة رابعة.

10 سيتم تشكيل لجنة تمثل جميع الدائنين للتشاور مع لجنة أمناء الإفلاس وذلك لسرعة اتخاذ القرارات التنفيذية، إضافة إلى تكليف شركة متخصصة تكون مهمتها تتبع وحصر الأصول الموجودة في الكويت أو أي دولة خارجية.

6 سيتم بيع الأصول الغير قابلة للتطوير، والتي تتكبد الشركة الأم خسائر لاقتنائها، وتوزيع العائد على الدائنين، وستمثل عوائد عمليات البيع الدفعة الثانية كتوزيع نقدي جزئي من أعمال التصفية خلال مهلة 6 أشهر من موافقة الدائنين على البيع.

7 بعد عملية بيع الأصول الغير مدررة يمكن نقل باقي الأصول المتبقية إلى شركة جديدة أخرى يتم تأسيسها لهذا الغرض، أو شركة تابعة تمتلكها الشركة بنسبة 100 % ويمتلكها الدائنين كلاً حسب نسبة دينه، وتعتبر هذه العملية الدفعة الثالثة كتوزيع جزئي من أعمال التصفية خلال 3 أشهر من موافقة الدائنين.

كتب حازم مصطفى:

أكدت مصادر استثمارية أن شركة دار الاستثمار، وفقاً للأرقام التي تضمنتها "ميزانية 2024"، لديها قدرة على الوفاء بسداد الديون المقبولة من لجنة أمناء التصفية، مشددة على أن ما تحتاجه الشركة في هذه المرحلة هو تعاون جميع الدائنين، وتوفير الأجواء المناسبة للمضي قدماً في تنفيذ الخطة وفق الجدول الزمني، وذلك بالموافقات اللازمة.

وكشفت المصادر أن أرباح 2024 بلغت 176.2 مليون دينار، كما أن إجمالي موجودات الشركة بلغت 656 مليون دينار، في حين المطلوبات 614.9 مليون، مشددة على أن شركة تعمل في ظل تلك الأجواء والتحديات طيلة 17 عام من الأزمة المالية وتحقق هذه الأرقام، فإنها قادرة على إتمام الخطة التي تعرضها حالياً على الدائنين.

وتنشر الاقتصادية الملامح الرئيسية لمقترح خطة تصفية شركة دار الاستثمار، وفقاً لما تراه لجنة الأمناء، حيث تركز أعمال المرحلة المقبلة على النقاط التالية:

1 رفع جميع الحجوزات التي على شركة الدار وشركاتها التابعة المالكة لأسهم بنك بوبيان.

2 بيع عدد 170 مليون سهم فقط من أسهم «بنك بوبيان» التي سيتم تحريرها بعد إتمام عملية سداد المديونية القائمة على شركة «الفكر التطويري»، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تحرير الأسهم، على أن يتم توزيع عائد البيع على كافة الدائنين، بحيث يحصل كل دائن على توزيع نقدي بنسبة لا تقل عن 20 % وفقاً لقائمة الديون المعتمدة.

3 ستتم عملية البيع بشكل تدريجي للحصول على أفضل سعر، لذلك تتطلب العملية نحو ثلاثة أشهر لإتمام سداد الدفعة الأولى كتوزيع جزئي من أعمال التصفية.

4 في حال رغب الدائنون في تأسيس شركة جديدة، يمتلكها جميع الدائنون كل حسب نسبته من إجمالي الدين، يتم نقل ملكية الشركات المالكة لأسهم بنك بوبيان إلى الشركة الجديدة والتي سيتم تأسيسها خلال 45 يوماً من تاريخ موافقة الدائنين وموافقة قاضي الإفلاس.

5 سيتم فرز الأصول، وتحديد الأصول القابلة للتطوير، والأصول التي يتوجب بيعها بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن للدائنين، مع الحرص على عدم تكبد أي خسارة، وذلك بعد أخذ موافقة الدائنين على البيع والتطوير.

إجمالي قيمة الديون التي أوصت لجنة الأمناء بقبولها 599.297 مليون دينار

حجم الديون التي ترى لجنة الأمناء استبعادها 149.036 مليون دينار

60.222 مليون دينار القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة في الشركات الزميلة

27 شركة تابعة وزميلة لدى شركة «الدار»

41.123 إجمالي حقوق الملكية وفق بيانات 2024

أرقام x

ميزانية الدار

شركات استثمار تعمل وفق قاعدة... «طبيب يداوي وهو عليل»!!

أسهم صناع سوق أقل من القيمة الدفترية ويفشلون في تقييم أسهمهم

**تابع وزميل
ضمن
مجموعة
صناع السوق
يعانون
خمول
وركود وسوء
تسعير!**

**ظاهرة
منتشرة
وتتعدد...
ومجالس
الإدارات
غائبة عن
المشهد**

**يرددون فقط
«السوق مرآة
للاقتصاد»...
أليس السهم
أيضا مرآة
لمجلس
الإدارة وأداء
الشركة؟**

**الفجوة
بين القيمة
الدفترية
وسعر
السوق ترسخ
المضاربات
وتعكس
خل**

① تذبذب الثقة أو غيابها، وقد تكون في قدرة وكفاءة الجهاز التنفيذي أو مجلس الإدارة وليس في الشركة وأصولها، حيث أن بعض الشركات تملك "مجوهرات استثمارية"، لكن أداء المجلس والإدارة التنفيذية سيئ.

② عدم اكتراث مجلس الإدارة بأداء السهم، وهي فلسفة تنعكس سلباً على السوق والسهم بالدرجة الأولى، خصوصاً وأن قيادي تلك الشركات هم من يرددون مقولة "البورصة انعكاس ومرآة للاقتصاد"، وكذلك سعر السهم مرآة لأداء الشركة وترجمة لرؤية وتطلعات مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي.

③ غياب التقييم العادل للسهم ومراقبة ومتابعة أدائه يعني أن الشركة تدار بمنهجية شخصية ومركزية، وتصنف ضمناً أنها شركة عائلية وليست مساهمة عامة مدرجة.

④ إهمال الأداء المتزن لنمو السهم والاستقرار السعري والمحافظة على المكاسب التراكمية، من أكبر عوامل طرد المستثمرين، وإلا ما تفسير سعر سهم لشركة يزيد عمرها التأسيسي عن 50 عاماً، «نصف قرن»، وتداول بأقل من القيمة الإسمية بالتأسيس؟ إنها "كارثة" مركبة، خصوصاً وأن تلك المستويات تستمر لسنوات.

⑤ أحد أساليب "تطفيش" المستثمرين لتجنب المطالبات بتوزيع أرباح، خصوصاً وأن هذه النوعية من الشركات تكون غير مرغوبة للاستثمار طويل الأجل أو للمستثمرين الباحثين عن عوائد مستقرة.

إذا كانت الشركة غير قادرة على ممارسة دور صانع سوق على سهمها من خلال مختلف الطرق، فكيف ستنجح في تقديم هذه الخدمة للآخرين؟

منذ 6 سنوات وهي تسعى إلى تقديم أداة مالية، وتسعى إلى إحياء بعض الأدوات المالية في السوق، لكنها غير قادرة على تحريك المياه الراكة لأداة واحدة، رغم التعطش الذي يشهده السوق.

الشركة لديها خيارات عديدة لكنها تفتقد للإبداع في مهمة تحقيق السعر العادل لأسهمها، فكيف سيتم الاعتماد عليها من الآخرين؟

من اللافت في ملف الشركات التي تعاني من تسعير غير عادل لأسهمها رغم تحقيق أرباح جيدة عن فترة النصف الأول، أن الخلل مستمر، وهي نقطة جوهرية تحتاج أن يسأل مجلس الإدارة نفسه ... كيف يمكن أن يثق الآخرين في خدمات الشركة المالية وأسهمها دون القيمة الدفترية بفجوة قياسية؟ والأكثر من ذلك أن أسهم المجموعة والشركات التابعة والزميلة تعاني من نفس الأزمة دون حلول أو قاع على الأقل.

الثقة من أحد أهم ركائز الاستثمار في السوق المالي، وتعتبر جزء مكمل لرأس المال والأداء، والمستثمر سواء فرد أو مؤسسة يحتاج إلى ترسيخ تلك الثقة، فالكثير من الشركات تملك أداء جيد وهيكل مساهمين مستقر لكن الثقة بالحد الأدنى. مصدر استثماري مخضرم أكد على أن أبرز أسباب المضاربات السريعة قياساً للاستثمار طويل ومتوسط الأجل ما يلي:

كيف يمكن لشركة استثمار قيادية من الصف الأول، ومن الشركات العريقة التي تقدم نفسها أنها من صناع الفرص المحلية والإقليمية والعالمية، وواحدة من القلائل الناجين من الأزمة المالية العالمية، أن يكون سعر سهمها السوقي أقل من القيمة الدفترية بنسبة 35 % تقريباً!!

مؤشر القيمة الدفترية من المؤشرات الجديرة بالاهتمام والثقة التي يستند إليها المستثمر والمساهم في قراءة البيانات المالية، حيث تعكس حقوق مساهمين قوية وجيدة وإيجابية، وبالتالي عندما تسبق القيمة الدفترية سعر السهم فهناك خللاً ما أو قصور ما!

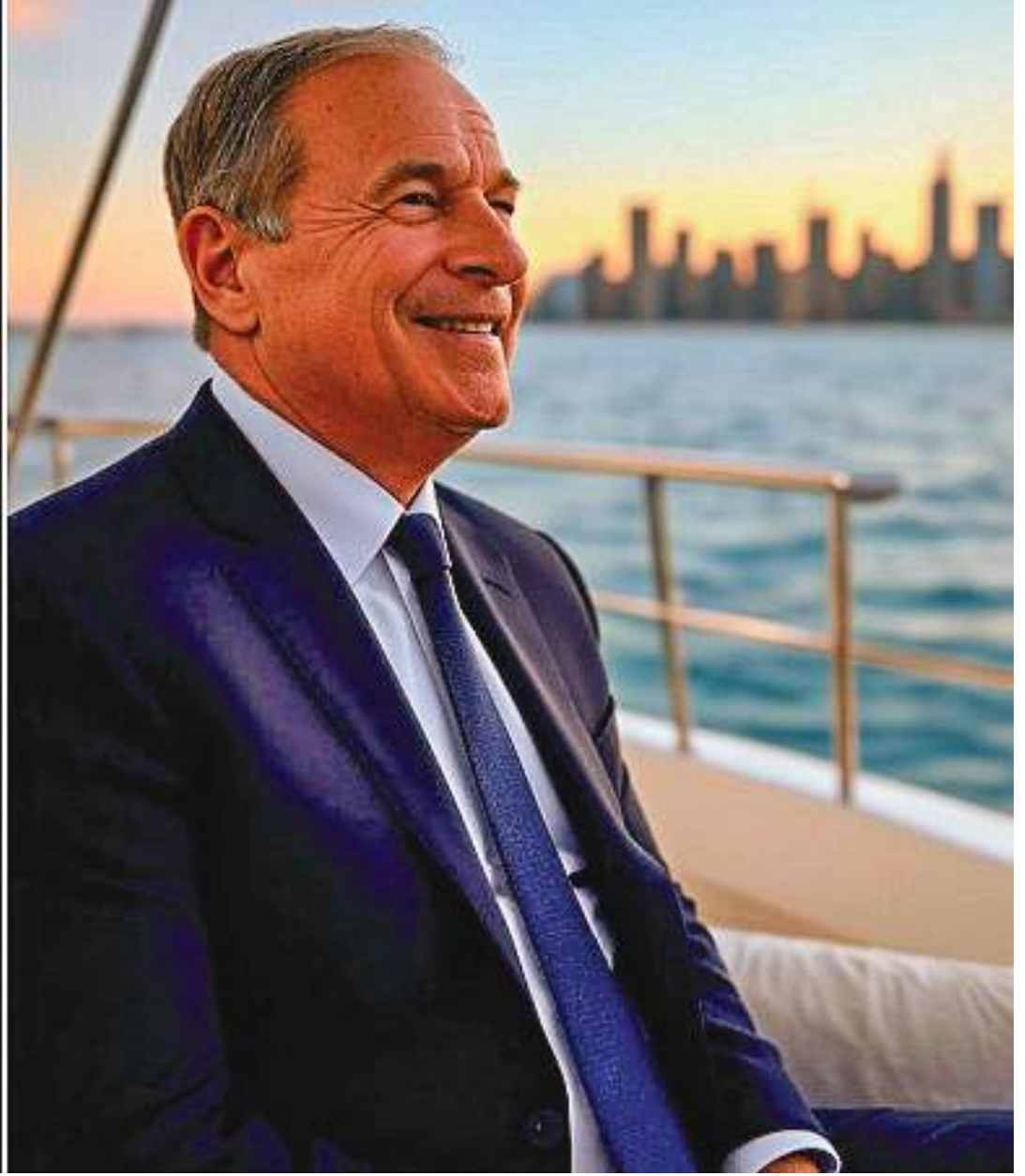
اللافت في هذا الملف أن إحدى الشركات التي يرزح سعرها السوقي دون القيمة الدفترية بنحو 35 % تقريباً، خاطبت 75 % من الشركات للقيام بدور صانع سوق على أسهمها.

ورغم مقوماتها وتاريخها إلا أن شركة استثمارية أخرى غير مدرجة تفوقت عليها في جذب أكبر قاعدة عملاء في السوق.

هل توقف مجلس الإدارة أمام تلك الظاهرة؟ كيف لشركة عريقة أن تفشل في إقناع الشركات لاختيارها صانع سوق على أسهمها، علماً أنها من رواد إدارة الصناديق والمحافظ والثروات للغير؟

إحدى الشركات التي قدمت لها عرض اطلعت على نتائجها وإنجازاتها وبصماتها في السوق، واكتشفت أن سهم الشركة ذاتها أقل من القيمة العادلة بفجوة كبيرة نسبتها 35 %.

الرئيس في نزهة بأمريكا والصغار يترقبون الفتات



حماية ما تم ائتمانه عليه.
نعم إنها سوء إدارة وإهمال وتقصير وتقاعس،
وإلا كيف لشركة عملاقة تملأ استثمارات أنحاء
العالم شرقاً وغرباً، شركة تملك بنوك في دول
إقليمية، وتملك شركات خدمات تحت مظلتها
أساطيل من السيارات والمعدات، وتحت مظلتها
عشرات الشركات من تابع وزميل وموجودات
بمئات الملايين، كيف يمكن أن تختفي كل هذه
الأرقام فجأة وتتحول من أصفار على اليمين إلى
أصفار على اليسار بلا فائدة وبلا معنى!
كيف لأصول مليارية ذات جودة أن تذوب في
لمح البصر، وكأنها جبل من الجليد أشرقت عليه
الشمس فجأة بدرجة حرارة 75 درجة مئوية.
لكن إذ لم تردك القوانين، على أساس
أنك تمضي على الصراط المستقيم وملتزم
بالإجراءات وصحيح الروتين، على الأقل تذكر
صغار المستثمرين والمساهمين أصحاب المبالغ
الضئيلة، الذين قصدوا الكيان الذي كنت تروج له
ليل نهار، وتدعوهم إليه صباحاً ومساءً، وتحثهم
على الاستثمار فيه. تذكر قدرة الله، وتذكر أنك
على مشارف النهاية، وكل هؤلاء يرفعون أكف
الضراعة ليل نهار يتحسبون عليك.
كفى ما بددته! وكفى ما التهمته! وكفى
ما استفدته أنت ومن حولك! استيقظ
من غفوتك فقد طالت، والمغبون
ينتظر الفتات ولا زال
متمسكاً بالأمل....!

الهدم سهل والبناء صعب.
لكن ما بين هذا وذاك، أي شعور ينتاب مساهم
صغير تبددت معظم أمواله، والباقي منها في
حالة جمود منذ الأزمة المالية العالمية، ويترقب
الإفلاس للحصول على ما تبقى من الفتات، بماذا
يشعر وهو يرى الرئيس يتنزه في ربوع الولايات،
يتنقل بينها بالتخصص، هذه الولاية يختارها
لزوم البحر والشواطئ، وهذه الولاية لزوم
التسوق، وهذه الولاية لزوم التشييك الطبي وعمل
الاستشارات والفحوصات، وهكذا؟!
هل يعتقد أي مساهم، بعد هذه السنوات وأمام
هذا المشهد، أن الرئيس يفكر ليل نهار في أموال
صغار المستثمرين الذين وثقوا في خطابه
الرنانة وشعاراته التي أطلقها أيام العز؟ سنحقق
وسنذهب وسنقتنص وسنستحوذ وسننمو
وسنوزع وسنتوسع وسنتمدد وسنعقد الصفقات
وسندمج، إلى آخر الشعارات الرنانة الطنانة
الأسرة للعقول!

الرئيس الذي اختار الولايات المتحدة ليتنزه
هذه الصيفية ترك صغار المساهمين يتجرعون
قرار تمديد الإفلاس لسنوات مقبلة، يترقبون
وينتظرون التمنن عليهم ليعطيهم فتات أموالهم
التي دفعوها له ليمارس سوء الإدارة ويتهاون في

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرقت من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

ليس سرا أن رؤساء مجالس الإدارات المحتالين
حول العالم وصلوا إلى مرحلة ضمور العاطفة
والأخلاق، هذا إن كان لديهم ذرة عاطفة من
الأساس، لما دمروا واستباحوا أموال وحلال
صغار المستثمرين وأصحاب الملكيات الصغيرة
والضئيلة.... لو كانوا يفكرون بمسؤولية، لما نام
أحدهم دقيقة، ولما غفت أعينهم ثانية من هول
ما ارتكبه في حق من استأمنهم.

من غرائب هذه المصائب، أن يرى المتحسرون
على أموالهم رؤساء شركات كانت يوماً ما
من عمالقة الكيانات التجارية والاقتصادية
حول العالم، يجوبون عواصم عالمية للنزهة
والاستجمام والراحة، في حين أن آلاف
المساهمين يترقبون إجراءات إفلاس الشركة منذ
10 سنوات تقريباً حتى يحصلوا على الفتات، بل
فتات الفتات!

أصحاب الحلال من الذين هرموا سناً وشيخة
يتساءلون، هل المماطلة والتسويف وتطويل
الإجراءات وهي قصيرة بهدف السطو على ما
تبقى من فتات؟

وهل تحتاج شركة إلى 10 سنوات للإفلاس
وتوزيع ما تبقى من "الحلال" على صغار
المستثمرين وملاك الأسهم؟ إذا كانت
شركة تحتاج عقد من الزمن للإفلاس،
فكم تحتاج الشركة من العقود
حتى يتم بناؤها؟ رغم
أن الأمثال تقول أن

أرباح «دار الاستثمار» تكشف المستور وتحرج الكثير من الشركات

إيرادات الشركة في 2024 بلغت 183.418 مليون دينار

إجمالي المصروفات سجلت 7.15 مليون دينار فقط

هامش الربح 96.1 % والمصروفات 3.9 %

أين الشركات المستقرة من أرباح شركة دار الاستثمار المتعثرة؟

ومصروفاتها إلى 1.633 مليار بصافي هامش ربح يبلغ 17.14 % فقط.

• في السوق 10 شركات خاسرة لنحو 50 % من رأس المال، وشركة خاسرة أكثر من 75 % بلغت حتى 83 % تقريباً، وهي شركات مستقرة ولا تعاني نفس مشاكل "دار الاستثمار" من تحديات نحو 50 دائن ما بين مؤسسات وأفراد تقريباً.

ليرى التساؤل مفتوحاً، متى يمكن أن تضبط الشركات "العبء" أوضاعها المالية، وتضطلع المجالس بمسؤولياتها، وتستغل تحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية وتندمج في ورشة العمل التشغيلية وتهيكّل أنشطتها وتعالج مصادر السلبية والخسائر؟

تكشف الكثير من الأقنعة بالنسبة للشركات:

• شركات خاسرة منذ 10 سنوات ترزح تحت الخسائر المتتالية دون توقف ودون أي توزيعات ودون أي أداء يذكر للسهم.

• أرباح بعشرات الآلاف في ظل رؤوس أموال بعشرات الملايين وأكثر، وعجز مستمر على وقف النزيف أو حتى تحقيق أداء إيجابي.

• مصروفات باهظة ومبالغ فيها سواء من الشركات ذات الأداء السلبي أو حتى الشركات الكبرى التي تحقق إيرادات وعوائد مليارية وتذهب أغليبتها مصروفات عمومية وإدارية، مقارنة مع كبرى شركات الخدمات، حيث تحقق إحدى الشركات 1.9 مليار وتصل إهلاكاتها

توقفت مصادر استثمارية أمام الأرباح التي حققتها شركة دار الاستثمار عن العام 2024، والتي بلغت 176.26 مليون دينار كويتي، خصوصاً وأن الشركة تعمل تحت تحدي مواجهات ومطالبات دائنين وقضايا إفلاس وغيرها، حيث تعمل على أكثر من جبهة، مؤكدة أن عودة الشركة لسكة تحقيق هذه الأرباح يعتبر "إعجاز" استثماري، حيث بلغت إجمالي إيرادات العام 2024 183.418 مليون دينار كويتي والمصروفات 7.157 مليون دينار أي بنسبة 3.90 %، أي أن هامش الربح يصل إلى 96.1 %، علماً أن المصروفات تتضمن 3.1 ملايين دينار عبارة عن زكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الأرقام التي حققتها شركة "الدار" عن العام 2024

مؤشر الرئيسي 50 يتفوق بنسبة 20.04 %

تفوق مؤشر السوق الرئيسي 50 من بداية العام بنسبة أداء بلغت 20.04 %، وجاء السوق الأول في المرتبة الثانية بنسبة 19.18 %، فيما سجل المؤشر العام أداء بلغت نسبته 18.39 %، وجاء الرئيسي في المركز الأخير بنسبة 14.90 %.

نسب ملكيات الأجانب في الشركات المدرجة

عادت قيمة ملكيات الأجانب في البورصة إلى مشارف الـ 7 مليارات دينار بنهاية الأسبوع الماضي. وفيما يلي أبرز النسب في الشركات:

- بلغت ملكية الأجانب في "الوطني" 27.52 %
- "هيومن سوفت" 21.90 %
- "الجزيرة" 16.74 %
- "بيتك" 14.37 %
- "زين" 14.64 %
- "البورصة" 14.32 %
- "الخليج" 13.45 %
- "الدولي" 13.06 %

حق الاستثمار مكفول للجميع... قرار يرسخ الثقة وسيعزز سيولة السوق أكثر

جنسياتهم المشمولين بالقرار الأخير لديهم مراكز استثمارية، وسيستفيدون من القرار بشكل يضمن لهم كافة الحقوق والممارسة من منطلق المحافظة على حقوق الأفراد، وتحقيقاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيزاً للثقة في السوق كوعاء استثماري متاح للجميع.

بعض الحسابات التي كانت مجمدة أو معطلة ستجد طريقها للتفعيل في ضوء القرار الجديد، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على السوق وسيولته.

القرار الأخير باعتبار المسحوبة جنسياتهم من المادة 5 و8 كويتيين في المعاملة لمن يرغب في الاستثمار في البورصة أو استكمال نشاطه القائم، من شأنها أن ترسخ الثقة أكثر وتؤكد قاعدة أن حق الاستثمار مكفول للجميع، أسوة بالأسواق المالية حول العالم التي تمكن المستثمرين من أي بقعة من الاستثمار وممارسة حق البيع والشراء.

مصادر استثمارية أكدت في تصريحات خاصة لـ "الاقتصادية" أن هناك شرائح من المسحوبة

45 % عائد القطاع العقاري

41.91 %، وفي المرتبة الثالثة قطاع الطاقة بعائد 33.57 %، وفي المرتبة الرابعة قطاع البنوك بعائد 20.13 %.

حقق قطاع العقار أعلى عائد من بداية العام حتى 11 سبتمبر بنسبة 45.43 %، وفي المرتبة الثانية جاء قطاع السلع الاستهلاكية بعائد بلغ

قطاع «التأمين» الأسوء أداءً من بداية العام

المشمولين بالقرار الأخير لديهم مراكز استثمارية، وسيستفيدون من القرار بشكل يضمن لهم كافة الحقوق والممارسة من منطلق المحافظة على حقوق الأفراد، وتحقيقاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيزاً للثقة في السوق كوعاء استثماري متاح للجميع.

بعض الحسابات التي كانت مجمدة أو معطلة ستجد طريقها للتفعيل في ضوء القرار الجديد، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على السوق وسيولته.

القرار الأخير باعتبار المسحوبة جنسياتهم من المادة 5 و8 كويتيين في المعاملة لمن يرغب في الاستثمار في البورصة أو استكمال نشاطه القائم، من شأنها أن ترسخ الثقة أكثر وتؤكد قاعدة أن حق الاستثمار مكفول للجميع، أسوة بالأسواق المالية حول العالم التي تمكن المستثمرين من أي بقعة من الاستثمار وممارسة حق البيع والشراء.

مصادر استثمارية أكدت في تصريحات خاصة لـ "الاقتصادية" أن هناك شرائح من المسحوبة جنسياتهم

صندوق الأسرار:

ولا رئيس تنفيذي، وتم شراؤها للاستخدام عند الطلب، قريباً سيتم استخدامها في المنافسة على مشروع سيعاد طرحه في مزاد علني، حيث تم شراء كراسة الشروط وهناك ترتيبات واجتماعات تخص المشروع للمنافسة بقوة سعياً للفوز به إدارة وتشغيلاً وصيانة.

8 بعدما تم اكتشاف تلاعباته ومعاقبته على الملأ، بدأ يعيد حساباته. علماً أن جزء كبير من نشاطه السابق تحت المنظار، ومن الآن فصاعداً سيتراجع نشاطه 50 %، خصوصاً بعد انكشاف الممارسة التقليدية التي يقوم بها.

9 الرئيس الذي يوقع إفصاحات المناقصات فقط، هل تعلم ماذا يدور في الشركة؟ ولماذا تتراجع الأرباح وتنخفض رغم ما تحصل عليه سنوياً من حجم عقود وأنشطة؟

10 الصورة واحدة، ماكوا أحد (...) في السوق، هذا نفس ذاك.

تم تدمير نحو 8 شركات، خلفت ورائها مئات المساهمين، ويدعي أنه مضطهد ويشتكى لبعض القيادات من أن إحدى الجهات ضغطت عليه.

5 ما يصير عملية توقيف حسابات إحدى الشركات بالخطأ ... هناك فارق بين ذمة الأفراد وذمة الكيانات.

6 رئيس مجلس إدارة كيان متواري عن الأنظار وعازف عن الظهور منذ فترة. يبدو أن النتائج المقبلة ستكون أقل من الطموح، وبدأت أوراق التوت تسقط تبعاً ... التاريخ لا ينسى التصريحات التي ضخمتها زيادة عن الحد.

7 الشركة التي تم ضمها مؤخراً للمجموعة، والتي ظلت حتى الآن بلا هوية

1 هل وقع تجاوز للنسب المحددة في نسبة البيع أو الشراء المسموح بها؟ حيث لاحظ مستثمرون ارتفاع في عملية بيع أكثر من 2 % لبيع مسيطر تزيد نسبته عن 30 % في إحدى الشركات.

2 شركة رفعت دعوى تطالب فيها خصم بمبلغ ضخم جداً كتعويض عن بعض الأضرار التي أصابتها. لو حصلت على التعويض سيكون الأضخم في تاريخ السوق المالي.

3 قيادي ومالك في أحد المجاميع وقع في مأزق وشراكة قانونية بسبب تصرفات فريقه... صدق من قال اعط الخبز خبازه، واستعن بالقوي الأمين. القوي ليس القوة الجسدية فقط، بل قوة ورجاحة العقل أيضاً.

4 شخصية اقتصادية نسجت مجموعة ورقية بمعاونة "مهندس البيانات المالية وملك تضبيط الميزانيات وأستاذ مكياج القوائم والأرقام"، وعلى أيديهم



صندوق الأسرار

تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت للمدة 1984-2024

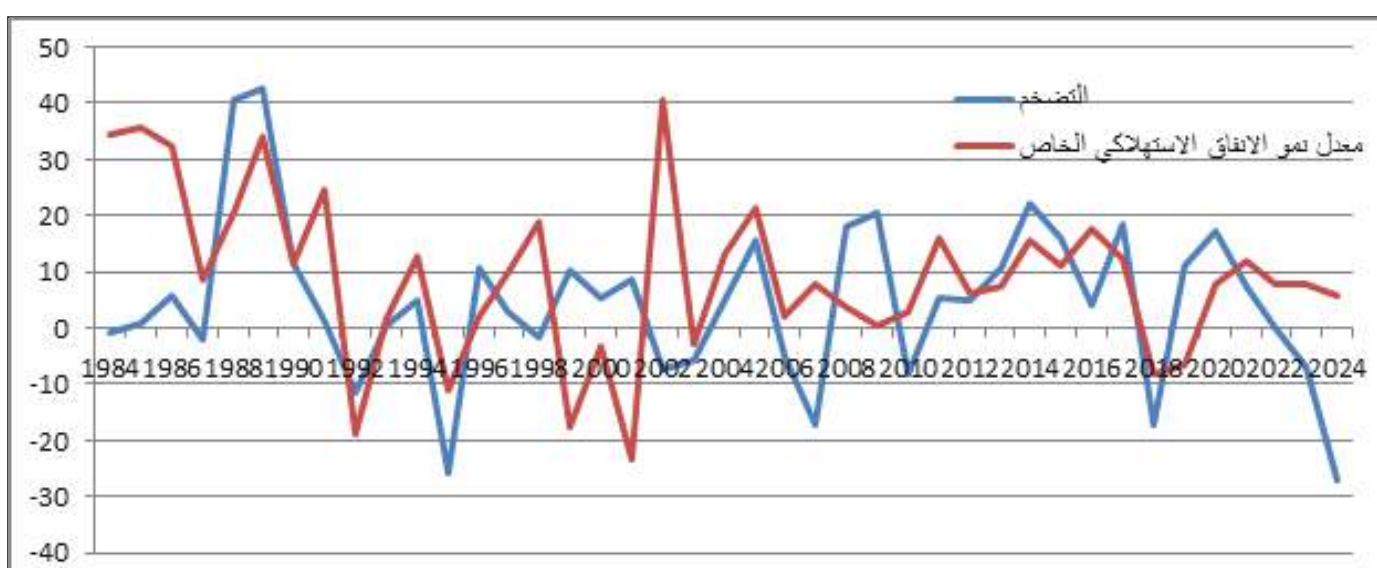
د. سالم محمد المعطش

مكتب الوطني لتدقيق الحسابات

alwatani334@gmail.com



يمارس التضخم آثاراً واضحة وكبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتزداد هذه الآثار كلما زادت حدته، إذ يؤثر بشكل كبير على قرارات الادخار والاستثمار والإنتاج التي تتخذها هذه المنشآت ورجال الأعمال، وكذلك الأفراد، وبالتالي يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام.



جدول رقم (1) نتائج التقدير الأولي لمنهجية ARDL للعلاقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص

(Selected Model: ARDL(1, 1				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*.Prob
(INF(-1	0.126013	0.084983	1.48281	0.1464
EXPI	8.46361	3.878034	2.182448	0.0353
(EXPI(-1	-8.686052	4.148896	-2.093582	0.043
R-squared	0.054745	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.004995	S.D. dependent var		
S.E. of regression	14.3498	Akaike info criterion		
Sum squared resid	7824.836	Schwarz criterion		
Log likelihood	-165.8319	Hannan-Quinn criter		
Durbin-Watson stat	1.59584			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار 12

مستوى الرفاهية والتمتع بأفضل الخدمات، إضافة إلى العمل في التجارة والملاحة البحرية. وخلال الفترة من 1985 إلى 1995 نجد هناك تذبذب في الإنفاق الاستهلاكي، فخلال الأعوام الخمس الأولى ازداد الإنفاق بشكل كبير بسبب الانفتاح على العالم الخارجي والزيادة في العمل بالتجارة والثروة السمكية وارتفاع الإيرادات النفطية، لكن بعد أحداث أغسطس 1991 نرى أن هناك انخفاض في الإنفاق بسبب الأحداث التي جرت وما تبعها من دمار للأبار النفطية وتدمير معظم البنى التحتية وتوقف إنتاج النفط في حينها، إلى أن أخذت الحكومة الكويتية تستعيد عافيتها من خلال الإعمار ومساعدات بعض دول الخليج، وتم استئناف إنتاج النفط والتطور الكبير فيه من عام 1995-2007 بسبب الارتفاع الكبير في

رابعاً: تحليل العلاقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت:

تعد دولة الكويت من الدول العربية الغنية بالثروات الاقتصادية الكبيرة. فعلى الرغم من صغر مساحتها إلا أنها تمتلك العديد من الموارد وخاصة النفط، وهي صاحبة أعلى سعر صرف بالعالم، حيث يقدر سعر صرف الدينار الكويتي ب 3 دولار، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب محدودية عدد السكان وارتفاع الإيرادات النفطية التي تشكل ما نسبته 80 % من إيرادات دولة الكويت.

وعند متابعة الإنفاق الاستهلاكي بين الأعوام 1984 إلى 1995، نجد هناك ارتفاع متزايد في الإنفاق نتيجة للوعي الكبير لدى سكان الكويت للمحافظة على

كما شهدت العديد من الاقتصادات، المتقدمة والنامية على حد سواء، أشكالاً مختلفة من التضخم، قابلتها محاولات كثيرة للحد من آثاره على الاقتصاد، وبما أن محاولة الوصول إلى معدل تضخم يساوي صفراً أصبح أمراً مستحيلاً، لذا لجأت المصارف الخاصة في أغلب الدول إلى اتباع سياسة جديدة للحد من معدلات التضخم المرتفعة إلى ما يعرف بالتضخم المستهدف. ومن البديهي أن دول الخليج تمتاز بقلّة عدد السكان، عدى المملكة العربية السعودية، وتمتاز أيضاً بزيادة الدخل القومي والتراكم الرأسمالي بفعل عوائد النفط، مما انعكس إيجابياً على ارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد في تلك الدول، وبسبب زيادة دخل الأفراد أدى ذلك إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي انعكس على زيادة نسب الإنفاق الاستهلاكي.

أولاً: التضخم:

هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، ويمكن التعبير عنه على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد، أي القدرة الشرائية لتلك الوحدة وهي الدينار الكويتي، تشير إلى التغير السلبي في قدرته الشرائية.

ثانياً: أسباب التضخم:

يمكن حصر أسباب التضخم في جانبين، الأول مصدرة الطلب ويسمى بتضخم سحب الطلب De-mand pull Inflation والثاني مصدرة العرض ويسمى بتضخم دفع التكاليف Cost push Inflation.

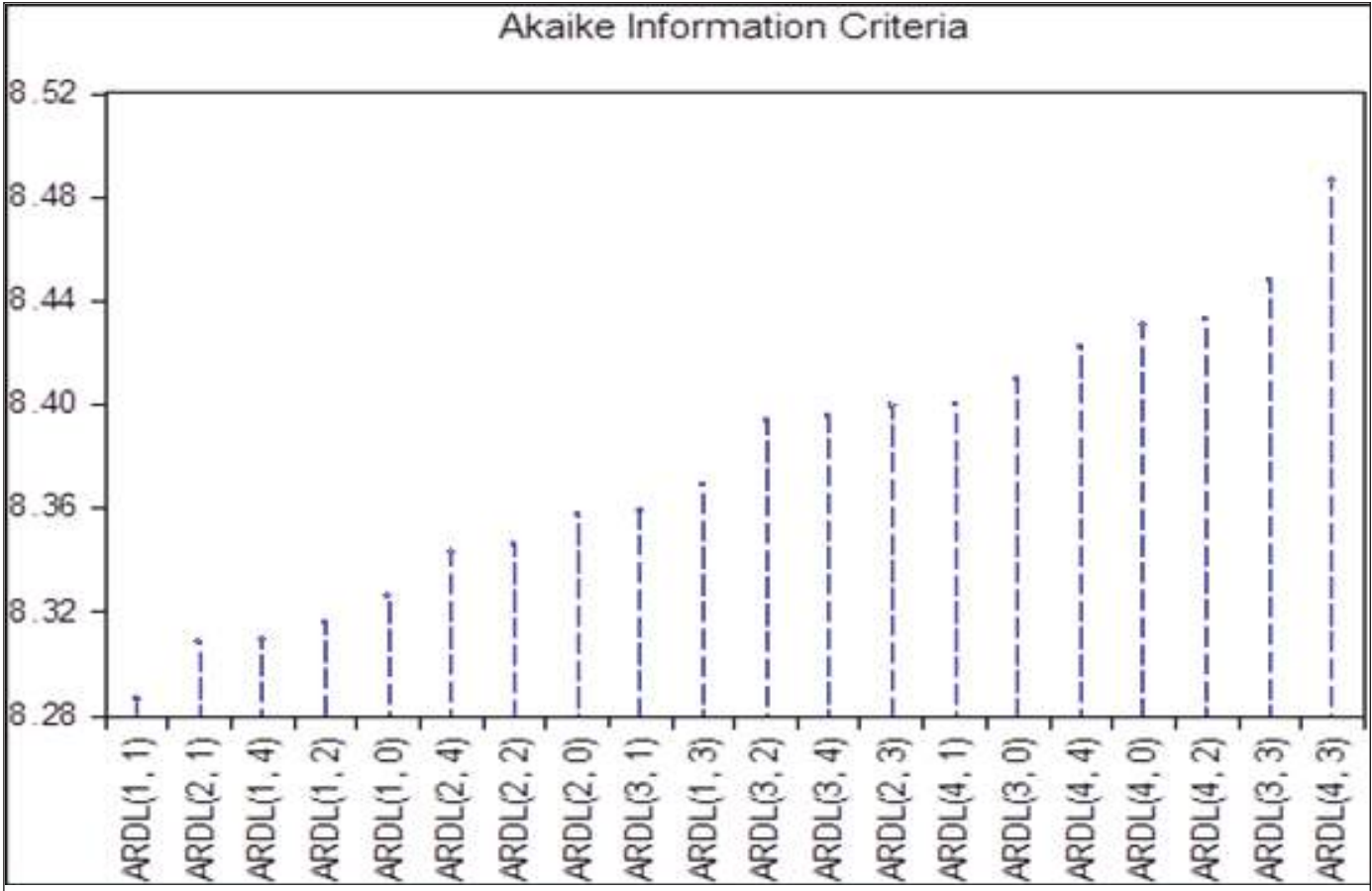
ويحدث تضخم الطلب بسبب التوسع في الطلب الكلي نتيجة لزيادة عنصر أو أكثر من عناصر الطلب الكلي الأربعة وهي الاستهلاك الخاص، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات، أي صافي الإنفاق الخارجي.

أما تضخم التكاليف فيتعلق بجانب العرض، ويحدث بسبب ارتفاع أسعار المدخلات وعوامل الإنتاج والمواد الأولية التي ترفع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض العرض الكلي.

ثالثاً: الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

هو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع المعمرة، مثل السيارات والأثاث، وغير المعمرة كالسلع الغذائية ومواد التنظيف، كما يشتمل الإنفاق على الخدمات كخدمات الطبيب والتعليم والنقل والمواصلات والكهرباء وغيرها من الخدمات الأخرى.

الشكل 2 اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL .



المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار 12

ونجد من نتائج الجدول 1 والشكل 2 أن أفضل نموذج هو ARDL 1,1 ، وهو يمثل أفضل علاقة بين متغيرات الدراسة في الكويت خلال المدة 1984-2024 ، وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب أسلوب ARDL يستلزم إجراء اختبار الحدود، والجدول 2 يظهر نتائج اختبار الحدود.

ونجد من الجدول 2 أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية وعند مستوى أقل من 1.05، مما يعني أن هناك تكامل مشترك طويل الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والتضخم في الكويت للمدة 1984-2024، لذلك ينبغي تقدير المرونات الطويلة والقصيرة الأجل، وكما في الجدول 4.

تشير نتائج جدول رقم 3 وجود تكامل طويل الأجل بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي في الكويت، مؤكدة نتائج اختبار الحدود، لأن معلمة تصحيح الخطأ Coin-1(tEq) سالبة ومعنوية عند مستوى أقل من 0.01، مما يعني أن تصحيح الاختلال بين الاتفاق الاستهلاكي يتم تصحيحه خلال 0.87 من السنة في دولة الكويت، كما تظهر النتائج هناك استجابة قصير الأجل تتجه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنة السابقة إلى التضخم في السنة الحالية، وهذه الاستجابة معنوية عند مستوى أقل من 0.05، وبالتالي أثبتت معلمة تصحيح الخطأ أن أي اختلال بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص في دولة الكويت يتم تصحيحه خلال فترة أكثر من عشرة أشهر $0.87 \times 12 = 10.4$. كما أظهرت نتائج المعلمات في الأجل الطويل إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص، إلا أن هذه الاستجابة غير معنوية حتى عند مستوى 0.1، يمكن تفسير النتائج أعلاه إلى أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي يعتبر أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب، ويقابل ذلك عدم مرونة العرض الكلي لمواكبة هذه الزيادة الكبيرة في الطلب، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وهذا مطابق للنظرية الكلاسيكية والكثنية. أما سبب العلاقة العكسية في الأجل الطويل بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص، هو أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص، أي زيادة الطلب الكلي، سوف تؤدي إلى تفاؤل المستثمرين في المستقبل، وهذا سوف يشجعهم على زيادة استثماراتهم، مما يؤدي إلى زيادة طلباتهم على السلع، وبالتالي فإن المعروض من السلع سوف يكون كبير في الأمد الطويل، وهذا يعمل على خفض المستوى العام للأسعار.

ختاماً إن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص طيلة فترة الدراسة هو بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية، لأن الكويت دولة ذات اقتصاد أحادي الجانب تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وكذلك ثبات سعر الصرف للدينار الكويتي والانفتاح التجاري الكبير مع العالم الخارجي أسهم في زيادة نسب التضخم وخاصة التضخم المستورد.

جدول رقم 2 اختبار الحدود للعلاقة بين التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.073712	1
Critical Value		
Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
% 10	2.44	3.28
% 5	3.15	4.11
% 2.50	3.88	4.92
% 1	4.81	6.02

المصدر : مخرجات برنامج Eviwes الاصدار 12

دوائر الدولة بأحدث الأجهزة آنذاك، وبالتالي نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة النفقات على كافة المرافق العامة. وخلال الفترة من 1980 إلى عام 1990 نلاحظ تقلب واضح في معدلات التضخم نتيجة الانفتاح التجاري الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية والمشروبات والملابس وخدمة السكن والنقل والمواصلات والخدمات المنزلية والتعليم والصحة، وارتفاع أسعار السكن والفنادق وأسعار السجائر والتبغ، وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد نتيجة الترابط بين الأسعار المحلية الموجودة في السوق وارتفاع الأسعار الدولية. لكن نسب التضخم انخفضت ما بين عامي 1990-1991 نتيجة أحداث حرب الكويت وتوقف إنتاج النفط الذي عاد إلى التصدير عام 1992، وأخذت الإيرادات تزداد تدريجياً، وارتفع متوسط دخل الفرد مما زاد من إنفاقه على السلع الاستهلاكية، وارتفاع الأسعار في الأعوام 1995-1994-1993-1996، إلى أن حدث الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الفترة من عام 1998 إلى 2007، حيث كان متوسط دخل الفرد في الكويت هو الأعلى عالمياً، حسب التقرير الذي نشرته وكالة موديز لخدمات المستثمرين عام 2009، وصاحب هذه الفترة ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي وحدث تضخم عالمي في أسعار السلع والمنتجات التي يتم تصديرها إلى الكويت، وكذلك سبب هذا التضخم هو توفر السيولة النقدية لدى الكثير من المواطنين بسبب زيادة المعروض النقدي .

جدول رقم 3 نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير والطويل

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
(D)EXP1	8.46361	3.878034	2.182448	0.0353
(CointEq(-1	-0.873987	0.084983	-10.28429	0.000
(Cointeq = INF - (-0.2545*EXP01				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
EXP1	-0.254515	0.529812	-0.480387	0.6337

المصدر : مخرجات برنامج Eviwes الاصدار 12

أسعار النفط والإيرادات المتحققة منه، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق للأسر الكويتية. وحسب ما أعلنه الدكتور عبدالله سهر مدير الإدارة المركزية للإحصاء الكويتي، بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسر الكويتية حوالي 3723 دينار، تنفق على الأغذية والمشروبات والسجائر والأحذية والملابس والسكن والمياه والكهرباء والغاز والنقل والمواصلات والأثاث والتجهيزات، وجزء قليل من الدخل الشهري ينفق على التعليم والصحة، فيما ينفق الجزء الأكبر على الترفيه والثقافة والمطاعم والفنادق والسياحة والسلع والخدمات المتنوعة.

أما خلال الفترة -2008 2015 نرى هناك تفاوت في الإنفاق، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانخفاض أسعار النفط. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية، الأمر الذي دفع الحكومة الكويتية إلى التخلي عن ربط الدينار الكويتي بالدولار، وربط سعر الصرف بسلة من العملات، وخاصة البلدان التي تربطها علاقة وثيقة بالكويت عبر عمليات تجارية ومالية مؤثرة في الاقتصاد الكويتي، والذي أخذ يستعيد عافيته. عاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر الكويتية للارتفاع تدريجياً في الأعوام 2015-2012، إذ أخذ سعر النفط بالارتفاع تدريجياً، وارتفعت العوائد النقدية منه، وبما أن الكويت عدد سكانها لا يتجاوز المليون نسمة، فإن متوسط دخل الفرد كبير، وبالتالي يحافظ على نفس مستوى الرفاهية والمعيشة، ويستمر الإنفاق الاستهلاكي لهم على نفس النهج.

أما الفترة الممتدة ما بين (2016-2024) فقد شهدت تقلبات في معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد المتحققة منه، وحدث جائحة كوفيد 19، والتي أدت إلى حدوث ركود كبير في النشاط العالمي وغلق المنافذ بين الدول.

لكن بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانخفاض الإيرادات النفطية، نرى أن هناك انخفاض واضح في نسب التضخم عن السنوات السابقة، وكذلك انخفاض أسعار النفط عام 2013، وتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أن شعور المواطن الكويتي بضرورة تنظيم دخله الشهري والمحافظة على نفس المستوى المعيشي أدى إلى تخفيض إنفاقه على بعض السلع، وخاصة الكمالية منها، وهذا ما حدث للغالبية من سكان دولة الكويت. أما الفترة الممتدة ما بين (-2015 2019) فقد شهدت نوعاً ما تراجع في معدلات التضخم بسبب الاستقرار في النشاط الاقتصادي وتعافي أسعار النفط والإصلاحات التي قامت بها الحكومة من خلال رسم السياسات الاقتصادية المناسبة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الضغوط التضخمية، ولكن ما لبث أن عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع للمدة (-2020 2024) بسبب الآثار الكبيرة التي خلفتها جائحة كوفيد 19 على الاقتصادات العالمية، وما نجم عنها من شح في السلع والخدمات أدى إلى ارتفاع أسعارها.

ويمكن الاستعانة بالشكل (1) الذي يظهر تطور العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي والتضخم خلال الفترة (1984 - 2024)

أما بالنسبة للتضخم، فهناك تقلب في نسب التضخم في الكويت على طول فترة الدراسة، حيث أن هناك ارتفاع بسيط في الفترة ما بين عامي 1975 إلى عام 1980. إذ شهدت الكويت تقدماً عمرانياً واضحاً، حيث بنيت المستشفيات وتطور الإسكان والمرافق العمرانية، وأنشئت الجمعيات التعاونية، وجهزت

إدارة المخاطر الأخلاقية في البنوك: حكايات من قلب عالم المال

بقلم - د. محمد جميل الشبشيري



في عالم المصارف المعقد، حيث تتشابك الأرقام والقرارات، تبرز إدارة المخاطر كقلب نابض يحمي هذه المؤسسات من العواصف. لكن، هل فكرنا يوماً أن المخاطر لا تقتصر على الأرقام الجامدة أو العمليات اليومية؟ هناك جانب آخر، أكثر حساسية وأعمق تأثيراً، وهو المخاطر الأخلاقية. هذه المخاطر أشبه بالظل الذي يلاحق السمعة، ويهز أركان الثقة، وقد يطيح بصرح البنك بأكمله.

تخليلوا معي: متى تظهر هذه المخاطر؟ تظهر عندما تنحرف البوصلة الأخلاقية للمؤسسة، عندما تتضارب المصالح، أو عندما يتهاون البعض في تطبيق القوانين، أو حتى عندما ينجرّفون وراء صفقات مشبوهة، مدفوعين بجشع الأرباح السريعة. إنها لحظات حرجة تكشف عن جوهر المؤسسة وقيمتها الحقيقية.

الانفجار. فوجود مجالس إدارة قوية، ولجان مراجعة مستقلة، وآليات واضحة تفصل بين السلطات داخل البنك، كل ذلك يضمن التعامل المنهجي مع القضايا الحساسة. الشفافية والمساءلة والالتزام بالقوانين، كل هذه العناصر تعزز قدرة البنك على الصمود أمام الضغوط قصيرة المدى التي قد تدفعه نحو قرارات غير حكيمة.

وقصة جي بي مورغان التي ذكرناها سابقاً هي خير دليل على ذلك. غياب الحوكمة الصارمة يفتح الباب على مصراعيه أمام تغليب المصالح الفردية على حساب الاستدامة الطويلة الأمد للمؤسسة. إنها دعوة واضحة لنا جميعاً: لا يمكن للمؤسسات أن تزدهر حقاً إلا إذا كانت مبنية على أسس أخلاقية متينة، تحميها حوكمة رشيدة.

دروس لا تُنسى من قلب التجربة

من خلال هذه القصص والتجارب، يمكننا أن نستخلص ثلاث رسائل جوهرية، أشبه ببوصلة ترشدنا في إدارة المخاطر الأخلاقية في عالم المصارف:

- المصادقية أولاً، ثم الربحية: قد تبدو الأرباح السريعة مغرية، لكن إذا كانت غير شرعية أو غير أخلاقية، فإنها ستتحوّل في النهاية إلى خسائر مضاعفة، لا مالية فحسب، بل خسائر في السمعة والثقة يصعب تعويضها.
- ثقافة الامتثال من الداخل: الرقابة الخارجية وحدها لا تكفي. يجب أن نبني بيئة داخلية تشجع الموظفين على أن يكونوا حراساً للقيم، وأن يبلغوا عن أي مخالفات يرونها، مع ضمان حمايتهم من أي تبعات سلبية. إنها مسؤولية جماعية.
- حوكمة قوية ومؤثرة: نحتاج إلى مجالس إدارة ولجان مخاطر لا تنظر فقط إلى الأرقام الضيقة والأرباح قصيرة المدى، بل تتجاوز ذلك لتأخذ في الاعتبار السمعة الطويلة الأمد للمؤسسة واستدامتها. القرارات التي تُبنى على هذه الرؤية هي التي تصنع الفارق.

خاتمة: الثقة هي رأس المال الحقيقي

إن أخطر تهديد يواجه البنوك اليوم ليس في تقلبات الأسواق أو التحديات الائتمانية المعقدة. الخطر الحقيقي يكمن في الانحرافات الأخلاقية التي قد تمس أعلى ما تملكه المؤسسة: الثقة. فمهما بلغت الأرباح المالية، لن تعوض أبداً خسارة السمعة التي تُبنى على مدى سنوات طويلة.

عندما ندمج الأخلاق في صميم استراتيجية إدارة المخاطر والحوكمة، فإننا لا نضيف مجرد لمسة تجميلية. إننا نبني مؤسسة أكثر صلابة، أكثر قدرة على التكيف مع التحديات، وأكثر استدامة على المدى الطويل. إنها ضرورة جوهرية لقطاع مصرفي لا يكتفي بالربح، بل يسعى إلى النزاهة والمتانة، ليظل جديراً بثقة الناس.

تكشف عن نقاط الضعف الأخلاقية، وهي ليست حكرًا على بنك واحد أو منطقة بعينها. دعونا نلقي نظرة على بعض هذه الأمثلة:

- بنك ستاندرد تشارترد: هذا البنك دفع غرامات ضخمة لأنه تورط في تجاوز العقوبات الأمريكية. لقد سهل معاملات مالية لدول كانت محظورة، وتجاهل كل التحذيرات الداخلية. تخلّوا حجم الضرر الذي لحق بسمعته وثقة عملائه!
- فضيحة دبي المصرفية عام 2008: في خضم الأزمة المالية العالمية، كشفت فضيحة في بنك إقليمي بدبي عن انتشار الرشاوى والفساد في منح القروض العقارية. النتيجة كانت خسائر فادحة، وهزة عنيفة في ثقة الناس بالصيرفة الإسلامية، التي يُفترض أن تكون مبنية على أسس أخلاقية متينة.
- فضيحة بنك إسلامي كبير في الشرق الأوسط عام 2017: التحقيقات في هذه القضية كشفت عن تضارب مصالح واضح في قرارات منح الائتمان. لم تكن هذه القرارات مبنية على أسس مؤسسية سليمة، بل خضعت لضغوط شخصية. وهذا، بالطبع، أثر سلباً على ثقة المتعاملين بالبنك.

هذه الأمثلة كلها تؤكد لنا حقيقة واحدة: الانحرافات الأخلاقية ليست ظاهرة محلية أو استثناءً. إنها مشكلة عالمية تظهر وتتفشى عندما تضعف الحوكمة، وعندما تُغلب المصالح الشخصية على المبادئ والقيم.

الأخلاق والحوكمة: صمام الأمان لقلب المؤسسة

في رحاب عالم المال، لم يعد يكفي أن نلتزم بالقوانين واللوائح فحسب. لقد أصبح ترسيخ قيم العدالة والشفافية والنزاهة في صميم كل قرار نتخذه أمراً لا غنى عنه. إنها ليست مجرد شعارات، بل هي حجر الزاوية الذي تبنى عليه المؤسسات المالية المستقرة والقادرة على الاستمرار والازدهار. الحوكمة الرشيدة ليست مجرد مجموعة من القواعد الجامدة، بل هي روح المؤسسة التي توجه سلوكها. لا نقيس قوتها بمدى صرامة لوائحها أو استقلاليتها مجالس إدارتها، بل بقدرتها على غرس الالتزام الأخلاقي الذي يمنع تضارب المصالح ويحمي حقوق الجميع، من المساهمين إلى أصغر المتعاملين.

من هنا، تبرز أهمية البحث عن إدارات متخصصة في الأخلاقيات. هذه الإدارات ليست مجرد أقسام إضافية، بل هي عصب المؤسسة. مهمتها وضع سياسات ومعايير واضحة للسلوك السليم، وتعزيز ثقافة الشفافية التي تشجع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات دون خوف، وتوفير تدريب مستمر يضمن أن تكون الأخلاقيات جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحوكمة، وليست مجرد كلمات على ورق.

تخليلوا الحوكمة كصمام أمان يحمي المؤسسة من

حكاية جي بي مورغان وإبستين: عندما تعمى الأرباح البصيرة

لنتوقف قليلاً عند قصة بنك (جي بي مورغان) وجيفري إبستين، فهي قصة تحمل في طياتها الكثير من العبر. إنها مثال صارخ على كيف يمكن للرغبة في تحقيق أرباح سريعة أن تحجب الرؤية عن مخاطر أخلاقية قد تكون مدمرة على المدى الطويل. إبستين، هذا الرجل الذي نسج شبكة واسعة من العلاقات مع شخصيات نافذة حول العالم، كانت تحوم حوله شبكات كثيرة منذ بداية الألفية، تتعلق بقضايا استغلال واتجار جنسي.

الغريب والمحير، أنه رغم هذه السمعة الملوثة، استمر البنك في تقديم خدماته المالية له حتى عام 2013. تخليلوا معي، مليارات الدولارات كانت تتدفق عبر حساباته وصناديقه الاستثمارية ومعاملاته المصرفية المتنوعة. لماذا هذا الإصرار؟ السبب كان واضحاً كالشمس: إبستين لم يكن مجرد عميل عادي، بل كان مفتاحاً لشبكة علاقات قوية، تضم رجال أعمال مرموقين ومؤسسي شركات عملاقة. هذه الشبكة فتحت للبنك أبواباً استثمارية هائلة، ووعدت بأرباح لا حدود لها.

لكن هذا التوسع، للأسف، جاء على حساب القيم الأخلاقية. لقد تجاهلت الإدارة العليا في البنك التحذيرات التي جاءت من داخل المؤسسة، وتغاضت عن الاعتراضات التي أُثيرت حول سمعة هذا العميل. لقد طغت بريق الأرباح والصفقات المغرية على مبادئ النزاهة والامتثال. وهذا يكشف لنا عن خلل عميق في طريقة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر داخل البنك.

النتائج لم تكن مجرد خسائر مالية، بل كانت ضربة قاصمة للسمعة والأخلاق والقانون. عندما انفجرت قضايا إبستين للعلن، تحولت الأنظار مباشرة نحو جي بي مورغان. تبع ذلك دعاوى قضائية وغرامات باهظة، وتغطية إعلامية سلبية تركت ندوباً عميقة في صورة البنك كمؤسسة يُفترض أن تكون موثوقة. هذه الأزمة أظهرت بجلء أن إدارة المخاطر الأخلاقية في المؤسسات المالية ليست مجرد إجراء ثانوي، بل هي حجر الزاوية لحماية السمعة وضمان البقاء في عالم الأعمال، الذي أصبح شديد الحساسية تجاه القيم والمبادئ.

هذه القصة تعلمنا أن الفشل لم يكن فقط في ضعف الرقابة، بل في ثقافة المؤسسة نفسها. لقد تم تفضيل العلاقات والمكاسب السريعة على حساب المبادئ الأساسية. وهذا يعكس غياب الحزم في تطبيق الحوكمة، ويفتح الباب أمام ممارسات تؤدي في النهاية إلى تآكل الثقة، وهي أعلى ما يملكه القطاع المصرفي.

قصص أخرى من سجلات الانحراف الأخلاقي

المشهد المصرفي العالمي مليء بالقصص التي

التدقيق الداخلي في قطاع الصناعة: ركيزة الحوكمة ورفع الأداء

بقلم - محمد عثمان

مدير التدقيق الداخلي

.CPA,CIA,CMA,CRMA,CISA,CRISC,CERM,CFE, PMP,PBA

يأتي هذا المقال استكمالاً لسلسلة مقالات سابقة تناولت دور التدقيق الداخلي في القطاعات الاقتصادية. وفي هذا المقال نسلط الضوء على قطاع الشركات الصناعية الذي يحتل موقعاً مهماً في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ يضم نحو 20 شركة من أصل 140 شركة مدرجة. وتتنوع أنشطتها بين الصناعات التحويلية، المواد الأساسية، المنتجات الغذائية، تصنيع المعدات والطاقة. التحديات التي تواجهها هذه الشركات في بيئة تنافسية وضغوط الإنتاج والاستدامة البيئية تجعل الحاجة إلى التدقيق الداخلي أكثر إلحاحاً.

سنوضح كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يضيف قيمة للشركات الصناعية من خلال الرقابة والمساهمة في رفع الكفاءة وتحقيق الاستدامة..

التخطيط ومراقبة الإنتاج Production Control

يعد التخطيط ومراقبة الإنتاج من الركائز الأساسية في أي منشأة صناعية، فهي تشمل تحديد حجم الإنتاج المطلوب، جدولة العمل، توزيع الموارد البشرية والمادية، متابعة سير العمليات، والتأكد من أن المنتجات النهائية مطابقة للجودة المطلوبة وفي المواعيد المحددة.

هنا يأتي دور التدقيق الداخلي الذي يتجاوز مجرد المراجعة الشكلية حيث يقوم بمراجعة آليات إعداد خطط الإنتاج، ومراجعة أسس التنبؤ بالطلب والإنتاج، وفحص مدى كفاءة النظم المستخدمة لمتابعة الأداء، ورصد مدى التزام العمليات بالأهداف المرسومة. يمكن للتدقيق أن يضيف قيمة من خلال كشف نقاط ضعف مثل ضعف تكامل المعلومات بين الأقسام، أو اعتماد بيانات غير دقيقة كأساس للتخطيط.

هذه المراجعة تمنح الإدارة القدرة على تحسين مستوى التنسيق، وضبط التكاليف التشغيلية، وتحقيق استغلال أمثل للطاقات الإنتاجية.

المرافق والمصانع والمعدات Plant and Equipment

تعتبر المرافق والمصانع والمعدات الأساس المادي لنجاح العمليات الصناعية. يشمل ذلك صلاحية المباني، ملائمة خطوط الإنتاج، سلامة الأجهزة، وفعالية الصيانة.

التدقيق الداخلي هنا يسهم بمراجعة مدى كفاءة الطاقة الاستيعابية للمرافق، والتأكد من أن المعدات يتم تشغيلها وصيانتها وفق تعليمات الشركات المصنعة. كما يركز على حماية الأصول من التلف أو الاستخدام غير السليم، ومراجعة فعالية نظم تسجيل الأصول كما يقيم مدى متابعة الإدارة لتكاليف التشغيل والاستهلاك، ويكشف أوجه القصور مثل ضعف التخطيط لاحتياجات المعدات المستقبلية أو غياب خطط بديلة في حالة حدوث كوارث مثل الحرائق أو الأعطال الجسيمة.

هذا الدور يكشف أي قصور في التخطيط لاحتياجات المعدات المستقبلية، أو ضعف في متابعة تكاليف التشغيل، بما يحمي استثمارات الشركة ويعزز الاستمرارية.

المواد والطاقة Materials and Energy

إدارة المواد والطاقة عنصر حيوي لتحقيق توازن بين الكفاءة والتكلفة. وتشمل هذه الوظيفة ضمان وجود المواد الخام بالكمية والجودة المطلوبة وفي التوقيت المناسب، مع تطبيق أساليب تخزين تحافظ على سلامتها وتمنع التلف أو الفقد. كما تتضمن متابعة دقيقة لعمليات الصرف والتوزيع، إضافة إلى إدارة استهلاك الطاقة بما يتناسب مع متطلبات التشغيل دون هدر أو زيادة غير مبررة في التكاليف.

التدقيق الداخلي هنا يقوم بمراجعة سياسات الشراء والمخزون للتأكد من وجود معايير واضحة لاختيار الموردين، ومدى تنوعهم لتقليل مخاطر الاعتماد على مورد واحد. كما يفحص آليات التخزين والتوزيع ويراقب الضوابط الموضوعة لحماية المواد

من السرقة أو التلف. أما فيما يتعلق بالطاقة، فيركز التدقيق الداخلي على تقييم الاستراتيجيات الموضوعة لترشيد الاستهلاك، ومدى متابعة الإدارة لمؤشرات الأداء المتعلقة باستخدام الكهرباء والوقود ومصادر الطاقة البديلة، وهنا يضيف التدقيق قيمة من خلال اقتراح إجراءات للحد من الهدر وتحسين كفاءة الاستهلاك.

مراقبة الجودة Quality Control

مراقبة الجودة تضمن التزام المنتجات بالمعايير والمواصفات المتفق عليها، وتحمي سمعة الشركة في السوق. وتشمل هذه الوظيفة وضع معايير جودة مكتوبة وواضحة، تنفيذ الفحوصات والاختبارات في مختلف مراحل الإنتاج، وتوثيق نتائج المراجعات بشكل منظم لتمكين الإدارة من متابعة الأداء. كما تشمل سرعة التعامل مع المنتجات المعيبة واتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة قبل وصولها إلى العملاء (الجودة لم تعد مجرد ميزة إضافية بل أصبحت مطلباً أساسياً للسوق).

التدقيق الداخلي هنا يقوم بمراجعة سياسات الجودة ومدى وضوحها وشمولها لكافة مراحل العملية الإنتاجية، ويتأكد من وجود معايير قابلة للقياس والتطبيق العملي. كما يقيم كفاءة آليات الفحص والاختبار، ويتحقق من أن نتائجها موثقة ومتاحة للمراجعة. بالإضافة إلى ذلك، يراجع التدقيق سرعة استجابة فرق العمل عند اكتشاف عيوب، ومدى فعالية الإجراءات التصحيحية في منع تكرار المشكلات. إضافة التدقيق هنا تكمن في قدرته على كشف الثغرات الخفية، مثل ضعف الرقابة على الموردين، غياب نظام دقيق لتوثيق نتائج الجودة، أو عدم وجود آليات لمتابعة معدلات العيوب وتحليل أسبابها.

ومن خلال توصياته العملية، يعزز التدقيق ثقافة الجودة داخل الشركة، يقلل من نسب المنتجات المعيبة، يخفض تكاليف الإرجاع، ويضمن التزام المنشأة بالقوانين واللوائح المنظمة للسوق.

السلامة Safety

السلامة في بيئة العمل الصناعية عامل أساسي لحماية الموظفين وتقليل المخاطر القانونية والمالية. وتشمل وظيفة السلامة وضع سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر، توفير معدات وقاية شخصية، التأكد من جاهزية أنظمة مكافحة الحرائق، وخطط إخلاء مدروسة للتعامل مع الطوارئ.

التدقيق الداخلي هنا يراجع سياسات السلامة ومدى وضوحها وسهولة تطبيقها، ويتحقق من التزام العاملين باستخدام أدوات الوقاية والالتزام بالتعليمات. كما يقيم جاهزية خطط الطوارئ والإخلاء، ويختبر فاعلية التدريبات العملية التي تُجرى للعاملين بشكل دوري. إضافة إلى ذلك، يراجع سجلات الحوادث والإصابات، ويقيم ما إذا كانت هناك متابعة حقيقية لتحليل أسبابها ووضع إجراءات تصحيحية تمنع تكرارها. أي قصور في هذه الجوانب قد يؤدي إلى حوادث جسيمة وخسائر مادية ومعنوية. التدقيق هنا يضيف قيمة عبر التأكد من فعالية

الضوابط ووجود متابعة مستمرة للحوادث وتحليل أسبابها بهدف منع تكرارها.

القضايا البيئية Environmental Issues

تزايد الوعي المجتمعي والتنظيمي بالبيئة يجعل الالتزام بالمعايير البيئية ضرورة استراتيجية. وتشمل هذه الجوانب إدارة النفايات الصناعية، الحد من الانبعاثات الملوثة، كفاءة استخدام المياه والطاقة، والتعامل مع أي مواد خطرة قد تؤثر على البيئة أو صحة الأفراد. أي قصور في هذه المجالات قد يؤدي إلى غرامات تنظيمية كبيرة، دعاوى قضائية، أو فقدان ثقة المجتمع والعملاء.

التدقيق الداخلي هنا يقوم بمراجعة مدى وضوح وتطبيق سياسة الشركة البيئية، ويتحقق من وجود أنظمة لإدارة النفايات والحد من الانبعاثات، كما يقيم مستوى التزام الشركة بالقوانين المحلية والدولية ذات الصلة. كذلك، يراجع التدقيق خطط الطوارئ الخاصة بالتعامل مع حوادث مثل التسربات الكيميائية، ويختبر جاهزية الفرق المسؤولة عن الاستجابة لمثل هذه الحوادث. أي ضعف في هذه الجوانب قد يعرض الشركة لغرامات أو يضر بسمعتها.

إضافة التدقيق تتمثل في الكشف المبكر عن المخاطر البيئية، ومراجعة خطط الطوارئ في حال حدوث تسربات أو تلوث، ما يعزز صورة الشركة ويحميها من المخاطر.

الصيانة Maintenance

الصيانة لا تقتصر على إصلاح الأعطال عند حدوثها، بل تشمل التخطيط للصيانة الوقائية والدورية والتصحيحية عند الحاجة. وتهدف إلى تقليل احتمالية التوقف المفاجئ، إطالة عمر المعدات، وضمان كفاءة خطوط الإنتاج بأقل تكلفة. وبذلك تسهم في حماية الاستثمارات واستمرارية الإنتاج.

التدقيق الداخلي هنا يقوم بمراجعة شاملة لخطط الصيانة الموضوعة، ومدى التزام الإدارات بتنفيذها في المواعيد المحددة. كما يتأكد من أن جميع أعمال الإصلاح موثقة بدقة من حيث نوع العطل، زمن التوقف، وتكلفة الإصلاح. إضافة إلى ذلك، يقيم التدقيق كفاءة فرق الصيانة الداخلية والموردين الخارجيين، ويقارن بين تكاليف الإصلاح وأثرها على استمرارية الإنتاج. التدقيق يضيف قيمة عبر تحليل بيانات الأعطال لتحديد الأسباب الجذرية، ورصد الأجهزة المتكررة الأعطال، واقتراح تحسينات تزيد من كفاءة الصيانة وتخفيض التكاليف على المدى الطويل

الخلاصة

تلعب الشركات الصناعية دوراً محورياً في الاقتصاد من خلال تلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات. لكن نجاحها لا يعتمد فقط على خطوط الإنتاج أو رأس المال، بل على وجود أنظمة رقابة قوية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل المخاطر التشغيلية.

هنا يبرز التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية تعزز استدامة الشركات وتمنحها ميزة تنافسية طويلة الأمد.



المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهم 8 تحديات أمام استمرار رواد الأعمال

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال

تلك المعضلة، حصر عثرة أمام عدم استمرار الكثير من المشاريع. كما أن النجاح بتجاوزها وتخطيها، سيعزز من فرصة النجاح المنشود في العملية التجارية، ذلك إن الإصرار وعدم اليأس يجب أن يكون حاضراً وبقوة.

6. ارتفاع التكاليف

تستنزف تكاليف الإنتاج الكثير من ميزانية المشاريع الصغيرة، خصوصاً إذا كان المنتج يعتمد على الاستيراد المباشر من الشركات العالمية، مروراً بتكاليف النقل والتخزين. كما أن بند الإيجار - هو الآخر - يرهق ميزانية الأعمال. وبذلك يمكن تغيير فكرة المشروع وتغيير خطة العمل، في حال زيادة ثقل التكاليف. ولذلك يتعين التأكيد على وجود دراسة جيدة، وتوجيه جانب من الإيرادات المحققة، نحو بند المخاطر، والبحث عن بدائل أخرى للموردين.

7. انخفاض حجم المبيعات

يعتبر انخفاض مبيعات المشروع، من الهواجس التي تشغل كاهل رواد الأعمال، إذ أن المراهنة كانت قائمة على شراء الزبائن للمنتج، وإن أي تأخر في تحقيق التدفقات النقدية، فإنها تؤدي إلى الانكشاف على المصروفات، وعدم القدرة على السداد. ومع استمرار عدم مجاراة التكاليف، فإن المشروع قد يغلق، ما يستدعي الاستعداد لتلك المرحلة بشكل أفضل.

8. الخدمة ما بعد البيع

ومن الأمور الأخرى التي تعيق المشاريع الصغيرة، هي قدرتها على مجاراة رغبات الزبائن والتواصل معهم، بعد شراء المنتج أو تقديم الخدمة. فالتأرجح ما بين الرغبة في تقليل حجم التكاليف من عدم توظيف المزيد من العمالة، مقابل الرغبة بإظهار الشركة والعلامة التجارية الجديدة بصورة حسنة، يستدعي التوازن بينهما. ويعتبر هذا المحور من الأهمية، في تحويل الزبائن إلى عملاء، وبالتالي ضمان تحقيق المزيد من المبيعات.

وختاماً قالت شركة اكسبر، بأن تلك المحطات الثمانية تعد من أهم التحديات والعقبات التي تواجه رواد الأعمال، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن إدراكها والاستعداد لمواجهتها بشكل أفضل، سيمكّن من بقاء المشاريع في الأسواق، والسعي نحو تميتها للوصول لمستوى الشركات الكبرى. كما أن الرغبة بالنجاح وتحقيق الإنجاز، تتطلب بذل المزيد من التكاليف المعنوية، والمتمثلة بالإصرار وعدم اليأس، تجاه بلوغ الهدف.

يعاني منها السوق، يتطلب توفير الإجابات عبر توفير منتج أو خدمة جيدة، يلاقي استحسان الزبائن نحو الشراء. ومن المشاكل في هذه المرحلة، أن تكون فكرة المشروع مكررة غير إبداعية، الأمر الذي يقلل من فرصة زيادة حجم الحصة السوقية، أو حتى إعادة تقليدها من المنافسين. لذلك يتطلب الأمر، بذل المزيد من الوقت في البحث عن الأفكار الجديدة، والإيمان بها، وذلك نحو السبيل للبقاء في الأسواق.

3. ضياع المصادر المالية

بعد توافر المصادر المالية باستمرار، أحد الأنواع الأخرى للتحديات التي تقف أمام بقاء المشروع. إذ يتعين تحديد التكلفة المالية للمشروع بشكل دقيق، بعد عمل دراسة الجدوى الاقتصادية feasibility study، والسعي نحو توفيرها إما من خلال التوفير، الاقتراض، أو الشراكة. كما يتطلب الأمر إدارة تلك المصادر المالية بشكل أفضل، وذلك للبقاء ضمن دائرة المنافسة. كما أن أي إخلال بهذه الخطوة، ستجد الشركة الناشئة نفسها خارج إطار المنافسة والأسواق.

4. العمل التقليدي

يعتبر التخطيط والاستعداد المسبق للعمل التجاري، من الأمور المهمة كذلك في تقليل حجم المخاطر الغير مدروسة. فمن خلال عمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، يمكن تحليل خطوات العمل بشكل تفصيلي، الأمر الذي يجعل الأمر ممكنًا لمواجهة الخطوات اللاحقة. كما يمكن تقليل حجم المخاطر المحتملة، بوجود بعض الدراسات الأخرى ومنها خطة العمل business plan.

5. الدورة المستندية

من أهم المشاكل التي تصفي أعداد SME، هو طول وزيادة فترة إجراءات القطاع العام، والموافقات المطلوبة. فالتنسيق في الإجراءات بين المؤسسات الحكومية، ومعرفة ترتيبها ومتطلباتها المتغيرة، كلها تتطلب الوعي لتلك المهام، التي تستنزف الكثير من جهود أصحاب المشاريع والرواد. وتمثل

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME، نواة الاقتصاد المستقبلي للدول، حيث أنها أصبحت إحدى مؤشرات قياس مدى جودة الاقتصاد الدولي وتنوعه، وعادة ما يبلغ حجم SME في الاقتصادات القوية من ٣٠-٥٠٪. كما أن تلك المشاريع لها من الأهمية من تخفيف الضغط على القطاع العام، من خلال تقليل حجم عمليات التوظيف، وانتشار اسم الدولة على المستوى العالمي، عند تصدير منتجات الشركة للدول الأخرى. وفي الجانب الآخر تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصنع لتكوين الثروات وصقل المهارات والإبداع، والتي تتوج بتحولها إلى شركات كبرى مساهمة في أسواق المال. وعلى الرغم من بساطة فكرة المشروع، والذي يقوم على توفير حاجة الزبائن بأسعار معينة، إلا أن العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفشل في البقاء والمنافسة في السنوات الأولى من قيامها، لأسباب مختلفة. وإيماناً من شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال بدولة الكويت، بأهمية هذا القطاع، وخدمة المجتمع، تم رصد أبرز المشاكل والتحديات التي تقف أمام رواد الأعمال وتمنعهم من الاستمرار. إذ أن الفكرة الرئيسية من وراء إصدار هذا التقرير، هو إلقاء الضوء على تلك التحديات، حتى لا يصاب أصحاب المشاريع بالإحباط واليأس عند الوصول إليها، والتأكيد على أن الناجحين مروا بمثل تلك المشاكل في الأعمال. كما أن ما يميز رائد الأعمال الجيد، هو مدى قدرته واستعداده لتجاوزه تلك الصعاب، ومنها:

1. التشتت في العمل

يتطلب العمل الحر، الرغبة والشغف في حب العمل التجاري الخاص، ووجود رؤية تشعل الحماس، والرغبة للقيام في صباح كل يوم للعمل. وكلما كانت تلك الصورة واضحة، كلما تقلصت فترة تحقيق الإنجاز. فالالتزام في العمل تجاه هدف واضح، دون تشتت، يمثل جانب مهم من جوانب البقاء والمنافسة.

2. الفكرة التقليدية

النجاح في العمل التجاري، القائم على فكرة أو حل لمشكلة



Nayef A. Bastaki

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

SME challenges © Reference: 391.9.2025

+965 600-EXCPR (600-39277)





مستقبل التعليم والتدريب في زمن «الأزمات الدائمة»

بقلم - المحامي محمد جميل

هذه المهارات أصبحت حجر الزاوية في بناء فرق عمل متماسكة وقيادة فعّالة في بيئة يزداد فيها الاعتماد على الأتمتة.

ومن بين التحولات الأكثر عمقاً، يبرز مفهوم التخصيص في التعليم بفضل الذكاء الاصطناعي. إذ باتت الخوارزميات قادرة على تكييف المحتوى والمستوى بما يتناسب مع حاجات الطالب، مما يعزز فرص بلوغ الأهداف التعليمية الفردية. يضاف إلى ذلك تنامي الاعتماد على التعلم عبر اللعب (Gamification)، الذي يحفز الدافعية ويزيد من تفاعل المتعلمين عبر دمج عناصر الألعاب في بيئات تعليمية غير ترفيهية.

إن هذه الاتجاهات مجتمعة هي استجابة طبيعية لحالة «الأزمات المستدامة» (Permacrisis)، وهو مصطلح صاغه قاموس كولينز ليصف حقبة طويلة من عدم الاستقرار وعدم اليقين، نتيجة تواتر الأزمات والصراعات. وفي هذا السياق، تصبح التدريب المستمر، وتغيير زاوية النظر، وتعزيز شبكات الدعم، والابتكار عوامل حيوية للتغلب على تحديات عالم دائم التحول.

والتقدم في عالم سريع التغير، حيث أصبح التكيف ضرورة وجودية لا خياراً.

من أبرز ملامح هذا المستقبل، الانتشار الواسع للتعليم عبر الإنترنت والتعلم المدمج، بما يوفره من مرونة ويكسر الحواجز الجغرافية والزمنية، وبيّح للمتعلمين الوصول إلى برامج ومقررات من أي مكان في العالم. وقد أصبحت المنصات الافتراضية حجر الزاوية لهذا التوجه، وستواصل التطور لزيادة التفاعل والجودة في العملية التعليمية.

أما على مستوى المهارات، فإن الثورة الرقمية تفرض حضوراً محورياً للمعرفة التكنولوجية: البرمجة، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وسواها من القدرات التقنية أصبحت عناصر أساسية لا غنى عنها لمواكبة التحولات العالمية.

لكن، في موازاة ذلك، يكتسب بُعد آخر أهمية استثنائية: الكفاءات الاجتماعية والعاطفية. فالتجارب أظهرت أن الاعتماد على القدرات التقنية وحدها غير كافٍ، بل لا بد من تعزيز مهارات مثل التواصل، الذكاء العاطفي، التفكير النقدي، والإبداع، وهي قيم إنسانية لا تستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي استنساخها.

لمواجهة ما يُسمى بعصر الأزمات المستدامة، يصبح من الضروري تعزيز روح الابتكار، والمراهنه على التعلم المستمر، ولا سيما في المهارات الرقمية والقانونية والكفاءات الاجتماعية-العاطفية.

مع انغماس العالم بشكل متزايد في التحول الرقمي، تأثرت قطاعات عديدة من المجتمع، ويبرز في مقدمتها قطاع التعليم والتدريب. فقد شهدت هذه المجالات تحولات جذرية بفعل التطورات التكنولوجية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أطلق مساراً جديداً لإعادة صياغة أنماط التعليم.

تتجلى أبرز ملامح هذا التحول في:

- تنامي الحاجة إلى المهارات الرقمية والتكنولوجية
- تخصيص التعليم اعتماداً على أدوات الذكاء الاصطناعي

- صعود التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج
- إعادة الاعتبار لما يُعرف بالمهارات الناعمة (Soft Skills)

إن مستقبل التعليم لم يعد يقتصر على المعرفة المكتسبة في المراحل الأكاديمية، بل يتجاوزها إلى تنمية قدرات متجددة تتيح للفرد التكيف، الإبداع،



الصين تتحدى إنفيديا.. بداية كسر الاحتكار أم سباق طويل الأمد؟

بقلم - ليما راشد الملا



في السنوات الأخيرة، تحولت رقائق الذكاء الاصطناعي إلى «نפט جديد» يحدد موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول والشركات الكبرى. وفي قلب هذا السباق، تقف شركة إنفيديا الأميركية بوصفها اللاعب الأهم، حيث سيطرت على أكثر من 80% من سوق معالجات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تدريب النماذج العملاقة. غير أن الرياح بدأت تأخذ اتجاهاً جديداً مع دخول الشركات الصينية العملاقة مثل علي بابا وبايدو إلى ميدان تطوير الرقائق الخاصة بها، في خطوة تؤكد إصرار بكين على تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأميركية، وإعادة رسم خريطة المنافسة العالمية.

بمعالجاتها، فضلاً عن شبكة عملاء عالمية واسعة. ومع ذلك، فإن المحاولات الصينية تشكل محطة أولى محورية، حيث تتمثل قوة بكين في قدرتها على المزج بين سوق محلي ضخم، ودعم حكومي كبير، وإمكانات تصنيعية هائلة.

إذا استطاعت الشركات الصينية الاستمرار في تحسين كفاءة الرقائق وخفض تكلفتها، فقد تتمكن من الاستحواذ تدريجياً على حصة كبيرة من السوق الداخلي. وهذا بدوره سيمنحها موارد مالية وخبرة كافية لتوسيع المنافسة نحو الأسواق الدولية.

إلى أي مدى ستتأثر الأسواق العالمية بهذا التحول؟

توسع الصين في مجال الرقائق يعني إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية للذكاء الاصطناعي. الشركات الأميركية قد تجد نفسها مضطرة لمراجعة استراتيجياتها، سواء من حيث التسعير أو الابتكار، لتبقى في الصدارة. أما على المستوى الجيوسياسي، فإن نجاح الصين في تطوير بدائل منافسة سيضعف ورقة الضغط الأميركية ويقلص من اعتماد بكين على الخارج، ما يعزز استقلاليتها التكنولوجية ويزيد من قدرتها على فرض رؤيتها في الاقتصاد الرقمي.

الخلاصة: هل نحن أمام بداية سباق لا عودة عنه؟

قد لا تكون الصين قادرة على كسر هيمنة إنفيديا في الوقت الراهن، لكن المؤكد أن السباق قد بدأ فعلاً. والرهان الأكبر لا يتعلق فقط بالقدرة على إنتاج رقاقة تضاهي H20، بل بقدرة الصين على بناء منظومة متكاملة تشمل التصميم، التصنيع، والبرمجيات الداعمة. ما نراه اليوم هو «البداية» لا «النهاية»، لكن البداية وحدها كافية لتغيير قواعد اللعبة.

يبقى السؤال مفتوحاً: هل ستبقى إنفيديا سيدة العرش بلا منازع، أم أن التنين الصيني قادر على قلب الطاولة في السنوات المقبلة؟ الإجابة ستتضح مع مرور الوقت، لكن المؤكد أن عصر الاحتكار المطلق في عالم الرقائق يقترب من نهايته.

من المفارقات أن السياسات التنافسية، الهادفة إلى إبطاء تقدم الصين عبر فرض قيود صارمة على تصدير المعالجات المتطورة، قد تكون ساهمت في تسريع جهود بكين لتحقيق الاكتفاء الذاتي. فكل حظر أو قيود جديدة شكلت دافعاً إضافياً للشركات الصينية للاستثمار في تطوير بدائل محلية. هذه الديناميكية تشبه ما حدث في مجالات أخرى مثل صناعة الاتصالات وشبكات الجيل الخامس، حين دفعت العقوبات الأميركية شركات مثل هواوي إلى تسريع ابتكاراتها.

رئيس «إنفيديا» ذاته كان قد حذر سابقاً من أن منع الصين من الوصول إلى أحدث الرقائق لن يوقفها، بل سيحفزها على بناء منظومة مستقلة قد تصبح في المستقبل منافساً شرساً للسوق الأميركية. واليوم، يبدو أن هذه التوقعات بدأت تتحقق بالفعل.

أيهما يحدد مصير الرقائق: الكفاءة أم السرعة؟

السؤال الجوهرى يتمثل في: هل تستطيع الصين فعلاً منافسة إنفيديا في المدى القريب؟ رغم الزخم الصيني، تبقى الفجوة واضحة، إذ تملك إنفيديا رصيذاً طويلاً من الخبرة وهيمنة راسخة على البرمجيات المرتبطة

هل بدأ مشوار الصين نحو الاستقلال الكامل في مجال الرقائق؟

بحسب ما نقلته صحيفة ذا إنفورميشن، فإن «علي بابا» بدأت منذ مطلع 2025 تدريب نماذجها الصغيرة على رقاقة محلية مطورة داخلياً، بينما تعمل «بايدو» على اختبار رقاقة أخرى لتدريب نسخ جديدة من نموذجها الشهير Ernie. هذه التطورات ليست مجرد تجارب معملية، بل تؤكد تحولاً استراتيجياً يتناغم مع توجه الصين في تعزيز استقلاليتها التكنولوجية، خصوصاً بعد سلسلة من القيود الأميركية على تصدير الرقائق المتقدمة.

ورغم أن إنفيديا ما تزال تمتلك أفضلية واضحة بفضل معالجها H20، الذي يعد أقوى رقاقة مسموح بتصديرها إلى الصين، فإن وجود بدائل محلية – حتى لو كانت أقل كفاءة حالياً – يحمل في طياته إشارات مهمة لمرحلة مقبلة قد تشهد تقليص الفجوة التكنولوجية.

إلى أي حد ستسهم القيود في دفع الصين نحو الاكتفاء الذاتي؟



اتحاد شركات الاستثمار يختتم برنامج التدريب حول «التقييم والنمذجة المالية المتقدمة»

يقودها خبراء ومتخصصون في مجالات متعددة ذات صلة بأعمال قطاعات المال والاستثمار.

حيث يحرص مركز دراسات الاستثمار على تقديم برامج مرنة ومتنوعة تلبي مختلف الاحتياجات، سواء عبر البرامج التدريبية الحضورية في مقر الاتحاد، أو البرامج المخصصة داخل المؤسسات In-house والتي تُصمم وفقاً لطبيعة عمل كل جهة، أو من برامج تدريب بطريقة التعلم الذاتي E-Learn- ing لشهادات تخصصية مثل شهادات CISI،

كما يحرص المركز على توفير خصومات للمجموعات تشجيعاً للمشاركة المؤسسية، وتنظيم ندوات وفعاليات توعوية عامة تسهم في رفع مستوى الثقافة الاستثمارية وتعزيز الوعي المالي في المجتمع.

ودائماً يجدد الاتحاد دعوته لجميع المهتمين إلى زيارة الموقع الإلكتروني للاتحاد للتعرف على أجندة مركز دراسات الاستثمار التدريبية للربع الأخير من عام 2025، والإطلاع على الفرص التدريبية المقبلة التي تمثل استثماراً حقيقياً في بناء القدرات وتطوير رأس المال البشري، كما نرحب بالتواصل مع المؤسسات الراغبة في تصميم برامج تدريبية خاصة، وكذلك مع الأفراد الراغبين في تعزيز مهاراتهم، بما يتوافق مع أهدافهم المهنية والاستراتيجية.



وصرحت فدوى درويش – أمين عام الاتحاد، أن نجاح هذا البرنامج يشكل امتداداً لدور الاتحاد في دعم وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في قطاعات الاستثمار والمال، من خلال تزويدهم بأحدث المهارات والمعارف التي تتماشى مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية، موضحاً أن أجندة التدريب الخاصة بمركز دراسات الاستثمار متجددة باستمرار، وتعكس التزامه بمواكبة أحدث التطورات، سواء على مستوى الأدوات الاستثمارية أو الاتجاهات التنظيمية والتقنية التي تؤثر في طبيعة العمل في القطاع.

ويؤكد الاتحاد من خلال هذا البرنامج مجدداً على مكانة مركز دراسات الاستثمار كمصدر موثوق للمعلومة والمعرفة، ووجهة رئيسية للباحثين عن برامج تدريبية عالية الجودة

التحديات الفعلية التي يواجهها المستثمرون والمتعاملون في الأسواق المالية، وقد أبدى المشاركون تفاعلاً إيجابياً مع هذه التجارب، حيث أسهمت في تعزيز قدرتهم على الربط بين المفاهيم النظرية والواقع العملي، مما يجعلهم أكثر استعداداً لاتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية قائمة على أسس دقيقة ومدروسة.

وأشاد المشاركون بالأسلوب التدريبي المتميز الذي اعتمد على الحوار المفتوح، والنقاش التفاعلي، ومشاركة الخبرات العملية، الأمر الذي ساعد على ترسيخ المعلومات وفتح آفاق جديدة للتفكير التحليلي، كما عبروا عن تقديرهم لكون البرنامج جمع بين العمق الأكاديمي والجانب العملي التطبيقي، وهو ما جعله تجربة ثرية وفريدة.

اختتم اتحاد شركات الاستثمار، عبر ذراعه التدريبي مركز دراسات الاستثمار، برنامجاً تدريبياً متقدماً بعنوان «Advanced Financial Modelling & Valuation»، والذي أقيم على مدى أربعة أيام متواصلة خلال الفترة من 08-11 سبتمبر 2025، في مقر الاتحاد، وشهد البرنامج زخماً معرفياً كبيراً وتفاعلاً واسعاً من المشاركين، الذين يمثلون شريحة متنوعة من العاملين في قطاع الاستثمار والقطاع المالي، من محللين ومصرفيين استثماريين ومديري محافظ ومستشارين ماليين وغيرهم من المهتمين.

تميز البرنامج بجلساته التفاعلية الحية التي مزجت بين الطرح العلمي الرصين والخبرة العملية في مجال النمذجة المالية والتنبؤات في شركات مدرجة وخاصة في أسواق الخليج والمنطقة، وقد أتاح ذلك للمشاركين فرصة مميزة للتعمق في منهجيات بناء النماذج المالية المحترفة، وإعداد توقعات تفصيلية للقوائم المالية، ودراسة السيناريوهات المختلفة التي تواجه الشركات، وفهم الأدوات المتقدمة المستخدمة في تقييم الأسهم وتقدير قيمتها العادلة وفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً ومحلياً.

ولم يقتصر البرنامج على الجانب النظري فحسب، بل قدّم للمشاركين تطبيقات عملية واقعية من خلال دراسات حالة تعكس

عطورات مقامس maqames -perfume

55205700



التجارية العقارية تواصل ريادتها في الحوكمة بعقد دورة تدريبية لموظفيها

كما تم استعراض ملخص لجميع قواعد الحوكمة الأحد عشر، ومناقشة الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية والرقابية وأهمية تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية والإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، واحترام حقوق المساهمين وإدراك دور أصحاب المصالح والتركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية.

وأفسحت الدورة المجال أمام مداخلات واستفسارات وأسئلة المشاركين والحضور لضمان استفادتهم القصوى منها.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن الشركة التجارية العقارية تُعد من أوائل شركة الشركات في الكويت التي قامت بتبني وتطبيق مفهوم حوكمة الشركات وفق منهجية مدروسة وشاملة ، من خلال صياغة وتطبيق دليل وسياسات الحوكمة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال.



خلق التوازن وتنظيم وحماية العلاقات بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين.

وإجراءات التدقيق والرقابة ودعم الدور الاجتماعي وتعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة، كما أنها تسعى إلى

ضمن جهودها المتواصلة للارتقاء بالأداء المؤسسي وتطوير بيئة العمل، نظمت الشركة التجارية العقارية من خلال إدارة الالتزام والحوكمة دورة تدريبية متخصصة بعنوان «حوكمة الشركات» باللغتين العربية والإنجليزية بمقر الشركة الرئيسي، وذلك في إطار التزامها المستمر بتطوير الكوادر البشرية وتطبيق أفضل الممارسات المهنية.

وقد تناولت الدورة التي حضر فيها كل من منصور كمال وجابر معرفي من إدارة الالتزام والحوكمة بالشركة محاور الكتاب الخامس عشر «حوكمة الشركات» من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال والمستجدات ذات الصلة، ودور حوكمة الشركات وأهميتها.

حيث تم تبيان أن الحوكمة هدفها ضمان تماشي الشركة مع أهداف المساهمين بما يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات، وقد تم توضيح أهميتها وفوائدها على الشركة من خلال تعزيز الكفاءة الإدارية

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

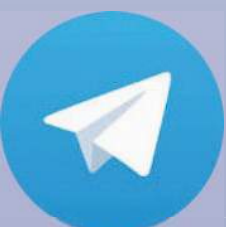
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

من خلال تقديم فرص استثمارية عقارية متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

INVESTCORP

InvestGB
إنفست جي بي

«إنفست جي بي» و«إنفستكورب» تعززان شراكتهما الاستراتيجية



نورة الصانع



محمد السادة

الاستثمارات لدى شركة إنفستكورب محمد السادة: «على مدى الثلاثين عاماً الماضية، نمت إنفستكورب للعقارات لتصبح واحدة من أكثر مديري الاستثمارات العقارية نشاطاً على مستوى العالم. ففي قطاع الإسكان الطلابي وحده، قمنا بامتلاك وإدارة ما يقارب 20,000 سرير ضمن نحو 30 استثماراً. تركز استراتيجيتنا على استثمارات عقارية أساسية مضافة القيمة (Core-Plus) أو ذات قيمة مضافة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تولد تدفقات نقدية قوية مع إمكانية تحقيق نمو في رأس المال عبر الإدارة النشطة والفرص القيمة. وتابع «لقد كانت شراكتنا مع إنفست جي بي مثمرة، ويسعدنا تعزيز تلك الشراكة بشكل أكبر ومواصلة الاستحواذ على تلك الفئة من الأصول.

على قطاعات الصناعات والإسكان، والتي تشكل 98 % من محفظتها العقارية الأمريكية، مما يجعلها الشريك المثالي لتطلعات «إنفست جي بي».

وبهذه المناسبة، صرحت رئيس أول إدارة الاستثمارات العقارية في «إنفست جي بي» نورة الصانع: «توفر هذه الشراكة الاستراتيجية لعملائنا حلاً استثمارية عقارية متنوعة ومبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما سنواصل تعزيز هذا التعاون مع إنفستكورب في سبيل اقتناص فرصاً استثمارية جديدة، بما في ذلك فرص استثمارية مستقبلية في قطاع السكن الطلابي، والتي تعكس التزام الطرفين بتوسيع نطاق الوصول إلى فئات أصول مرنة وعالية الأداء لعملائنا». من جانبه، قال المدير الإقليمي لتوظيف

أعلنت شركة الخليج كابيتال للاستثمار «إنفست جي بي»، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، و«إنفستكورب»، المدير العالمي الرائد في مجال الاستثمارات البديلة، عن تعزيز شراكتهما الاستراتيجية عن طريق تقديم فرص استثمارية عقارية متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملاء «إنفست جي بي». وفي إطار التزامها بتقديم حلول استثمارية مبتكرة ومتنوعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومتماشية مع احتياجات عملائها، تواصل شركة «إنفست جي بي» بناء علاقات استراتيجية مع شركاء عالميين لتوسيع نطاق خدماتها وفتح آفاق جديدة للوصول إلى فرص استثمارية متميزة في قطاعات رئيسية.

نجحت «إنفست جي بي» منذ بداية شراكتهما مع إنفستكورب بالدخول إلى سوق العقارات الأميركي مع التركيز الاستراتيجي على قطاعات الصناعات الخفيفة والسكن الطلابي، حيث استثمرت الشركة في محفظة متنوعة من الأصول الصناعية ووحدات السكن الطلابي في أسواق رئيسية عبر عدة فرص استثمارية. وتؤكد هذه الشراكات التزام «إنفست جي بي» بتقديم فرص استثمارية قابلة للتوسع في قطاعات مرنة تركز على أساسيات قوية وطلب طويل الأجل.

وتعد «إنفستكورب» ضمن أكبر خمسة مستثمرين عابرين للحدود في مجال العقارات الأمريكية خلال السنوات الخمس الماضية، وفقاً لتقارير «Real Capital Analytics». وتتركز استراتيجيتها العقارية في الولايات المتحدة

رساميل للاستثمار تحذر من عمليات الاحتيال وتدعو للاعتماد على قنواتها الرسمية للتواصل

دخيل الدخيل: مع تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي نعزز إجراءاتنا الأمنية لحماية عملائنا

الهاتف أو الرسائل الإلكترونية أو النصية. وشدد الدخيل على استمرار مبادرة «رساميل للاستثمار» الهادفة إلى رفع مستوى الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، من خلال نشر التوعية المالية والاستثمارية عبر جميع منصات التواصل الاجتماعي والقنوات الإلكترونية الخاصة بها.

وذكر أن الشركة تعتمد أعلى المعايير الأمنية في الحفاظ على حقوق العملاء والمتعاملين معها، كما تقوم بتحديث أنظمتها باستمرار واعتماد أفضل الأنظمة من أجل خدمة عملائها رقمياً.

وأوضح الدخيل أن «رساميل للاستثمار» ومن منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تقوم بنشر العديد من الرسائل التوعوية لحماية بيانات العملاء عبر موقعها الإلكتروني ومنصاتها الرقمية المختلفة، مشدداً على التزامها التام بحماية سمعتها وحفظ حقوق جميع المتعاملين معها.

واختتم تصريحه قائلاً: «مع كل تطور رقمي، تتطور التهديدات واساليب الاحتيال، ولكننا في رساميل نستثمر في التكنولوجيا والوعي لحماية عملائنا لنشر سبل الاستثمار الآمن». استثمر دائماً بوعي..



دخيل الدخيل

الخاصة بالبطاقة المصرفية الخاصة بهم سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى، مؤكداً أن الشركة لا تطلب من عملائها مشاركة أو تحديث بياناتهم المالية عبر

مع تطور التكنولوجيا وتسارع وتيرة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، باتت أساليب الاحتيال الإلكتروني أكثر تطوراً وتعقيداً من أي وقت مضى ومن ضمن إطار جهودها لتوعية العملاء حذرت شركة رساميل للاستثمار من الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال الإلكتروني، التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي مشبوهة تنتحل صفة جهات مسؤولة لديها، وتطلب من متسلميها الدخول إلى مواقع وهمية لسداد رسوم الاستثمار أو دفع مبالغ تحت مسميات مختلفة، مما يجعلهم عرضة للتصيد الإلكتروني وعصابات الاحتيال.

وبهذه المناسبة دعا الرئيس التنفيذي في شركة رساميل للاستثمار دخيل الدخيل الجميع إلى أخذ الحيطة والحذر من الرسائل الاحتيالية التي تنتحل صفته وصفة أحد موظفي ومسؤولي شركة رساميل للاستثمار، وتطلب من متسلميها الضغط على روابط مشبوهة أو مشاركة رمز التحقق «OTP»، موضحاً أن تجاهل هذه الرسائل الإلكترونية مجهولة المصدر يجنب العميل مخاطر الاحتيال ويحمي بياناته.

وبين الدخيل أن شركة رساميل للاستثمار تطلب من العملاء عدم مشاركة أي معلومات سرية تتعلق بالبيانات الشخصية أو كلمات المرور لمرة واحدة، أو كلمة السر

عطائورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



الطعام، الثقافة، والترفيه – تجربة متكاملة مع تطبيق جاهز

تطبيق جاهز يعزز ارتباطه بمجتمع الكويت عبر الرعايةات الابتكار والمشاريع الوطنية

عبد الرحمن رضا: «كل ما نقوم به يركز على دعم المجتمع الكويتي وإضافة قيمة لحياة الناس اليومية»



أعلن تطبيق جاهز، المنصة الرائدة التي تربط العملاء بمطاعمهم المفضلة من خلال منصة الطلبات عبر الإنترنت عن سلسلة من المبادرات التي تعزز دوره كعضو فاعل في مجتمع الأعمال والمجتمع الكويتي. يتركز الهدف على خلق قيمة ذات معنى ومستدامة للعملاء والشركاء والمجتمع الأوسع من خلال دعم المشاريع الثقافية والرياضية والمحلية التي تعكس الروح الوطنية النابضة بالحياة في الكويت. ومن خلال هذه الجهود، يهدف جاهز إلى تعميق ارتباطه بالأشخاص الذين يخدمهم، وتعزيز مساهمته في النسيج الاجتماعي المتطور للبلاد.

تستند هذه المبادرات إلى ثلاثة ركائز رئيسية تُبرز رؤية جاهز للنمو مع تأثير ملموس: تعزيز الروابط المجتمعية من خلال رعاية الفعاليات الوطنية والثقافية، تطوير تطبيق جاهز بخدمات وميزات جديدة، وتنفيذ مشاريع تُحدث فوائد مستدامة لمجتمع الكويت واقتصاده. كل مبادرة تعكس التزام جاهز بالعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات والشركاء الذين يشاركونه قيمه ورسالة خدمته كشريك للمجتمع.

وبهذه المناسبة، صرح عبد الرحمن رضا، رئيس فريق التسويق في جاهز: «يعد هذا فضلاً مثيراً بالنسبة لنا، حيث نجمع بين الابتكار والتأثير المجتمعي. من تجربة التطبيق الجديدة إلى دعم المبادرات الثقافية والرياضية المقبلة، كل ما نقوم به يركز على دعم المجتمع الكويتي وإضافة قيمة لحياة الناس اليومية. إنها طريقتنا لإظهار الفخر بكوننا جزءاً من تقدم الوطن، ونتطلع بشغف لرؤية هذه المبادرات تتحقق ومشاركتها مع عملائنا في جميع أنحاء الكويت.»

خطة الرعايةات

عمل جاهز على تعزيز دوره بشكل مُطرد كداعم للفعاليات المجتمعية في الكويت، حيث بنى التطبيق خلال الفترة الماضية سجلاً حافلاً بالشراكات والرعايةات للفعاليات التي تربط الناس بالتجارب التي يُحبونها. وفي سبيل هذا تعمل الشركة على تعزيز هذا الالتزام أكثر من خلال رعاية الفعاليات الرياضية والثقافية.

بصفته الراعي الرئيسي لمهرجان كومفيس 25، يُسهّم جاهز في إحياء مهرجان الثقافة الشعبية الأبرز في الكويت، وهو ملتقى رئيسي لعشاق الأنمي والقصص المصورة والألعاب الإلكترونية وغيرها من الأنشطة. حيث يجتذب هذا الحدث جمهوراً واسعاً من مختلف الأعمار ليحتفلوا بشغفهم المشترك من خلال جلسات نقاشية ولقاءات وعروض فنية وعروض إبداعية. سيُسهّل جاهز تجربة شراء التذاكر من خلال قسم مخصص على التطبيق.

وتعكس هذه الميزة نهج جاهز في الجمع بين الابتكار وسهولة الوصول إلى الخدمات، مما يجعل التفاعل الثقافي متاحاً للجميع.

واستمراراً لتقليده، سيكون جاهز مرة أخرى الشريك الرسمي للتوصيل في ماراثون بنك الخليج 642، وهو حدثٌ دأب على دعمه لسنوات عديدة، حتى أصبح هذا الماراثون علامة فارقة في أجندة الكويت الرياضية، إذ يجمع آلاف الرياضيين والعائلات، وتُبرز رعاية جاهز استثماره المستمر في صحة المجتمع وتحقيق الإنجازات المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، يتشرف تطبيق جاهز بأن يكون الراعي البلاطيني لكأس سمو الأمير، البطولة الكروية الأبرز في الكويت. وتمتد هذه الشراكة إلى ما هو أبعد من الرياضة، لتتماشى مع رؤية الكويت الأوسع لتعزيز

السياحة وخلق مساحات مجتمعية نابضة بالحياة، مع الاحتفال أيضاً بمسابقة لطالما رمزت للفخر والوحدة الوطنية عبر الأجيال.

قيادة الابتكار من خلال تطبيق جاهز

يعمل تطبيق جاهز بشكل مستمر على تطوير الابتكار بما يحقق له الريادة ويمكنه من مواصلة موقع متميز كمنصة موثوقة تربط العملاء بمطاعمهم ومتاجرهم وخدماتهم المفضلة. ومن هذا المنطلق، تواصل الشركة وضع التكنولوجيا في صميم عملياتها، مع تبني نموذج أعمال يركز على تمكين الابتكار الرقمي للسلع تجارب أسهل وأسرع وأكثر تفاعلية تلبي احتياجاتها.

أطلق جاهز مؤخراً واجهة مستخدم جديدة لتطبيقه، مما يجعل التنقل أكثر سلاسة وتجربة العميل بشكل عام أكثر سهولة. وبناءً على هذا التطوير، ستواصل الشركة تحسين المنصة من خلال ابتكارات وميزات جديدة. كما تعمل الشركة على توسيع عروضها من خلال «سوق جاهز»، وهو علامة تبويب مخصصة تتيح للعملاء طلب البقالة مباشرة من جاهز.

فضلاً عن ذلك، سيطلق التطبيق «متاجر جاهز»، خاصية جديدة تشمل عرض فئات جديدة من المشتريات مثل الملابس والعطور ومنتجات نمط الحياة إلى المنصة وذلك لأول مرة، وهي خطوة فريدة من نوعها ستسهّم في تعزيز نطاق تطبيق جاهز ليتجاوز مجرد توصيل

الطعام ليدخل إلى سوق أوسع يزيد من أنماط الحياة. سيقدم تطبيق جاهز أيضاً مبادرات لتبسيط الضوء على المواهب المحلية ودعمها في قطاع الأغذية والمشروبات، مما يعكس مهمة الشركة في دمج التكنولوجيا بطرق تُمكن رواد الأعمال وتساهم في نمو صناعة الأغذية والمشروبات في الكويت.

التأثير المجتمعي والمشاركة المحلية

لا تزال التنمية المجتمعية أولوية أساسية لجاهز، وتُعتبر من الركائز الرئيسية لدورها كشريك على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في الكويت. ولتعزيز هذا الدور، تستثمر جاهز في مشاريع تطوير الأماكن العامة، وتتيح فرصاً لدعم المواهب المحلية، وتجمع الناس من خلال تجارب مشتركة.

ومن أهم مبادراتها تجديد ممشى عبد الله المبارك، والذي سيكتمل تنفيذه خلال هذا العام. حيث يشمل المشروع تركيب إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية، ومقاعد، وثلاجات تبريد، وشاشات رقمية، وتهدف إلى بيئة أكثر أماناً وترحباً للعائلات والسكان. ويعكس هذا الجهد رؤية جاهز في المساهمة في مساحات أفضل للحياة اليومية وتضيف قيمة للمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ الشركة تعاوناً رئيسياً في قطاعي الترفيه والأغذية والمشروبات، مصمماً لتقديم تجارب لا تنسى مع تعزيز الصناعات الإبداعية في الكويت. استكمالاً لهذه الجهود، سيطلق جاهز مشاريع ابتكارية في قطاع المعارض، مُسلطاً الضوء على التزام الشركة بدعم المنصات الثقافية وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية.

الطريق إلى الأمام

وبعيداً عن هذه المبادرات، يلتزم جاهز بأن يكون شريكاً موثقاً في مسيرة الكويت الوطنية. فمن خلال توسيع نطاق خدماتها، والاستثمار في الأماكن العامة، ودعم المواهب المحلية، تعمل الشركة على المساهمة في تحقيق رؤية تتضافر فيها التكنولوجيا والمجتمع، لخلق تجارب تُخلف أثراً مستداماً.

وفي الختام علق عبد الرحمن رضا، قائلاً: «هذه المبادرات ليست سوى بداية لرحلة أطول، رحلة تُمكننا من البقاء راسخين في المجتمع مدعومة بطرق فعّالة وأساليب مبتكرة. بدءاً من تمكين المواهب المحليين إلى تحسين الأماكن العامة وتفعيل الشراكات الاستراتيجية، وصولاً إلى الفعاليات الوطنية، ينصبّ تركيزنا على إحداث تأثير إيجابي ومستدام. ونحن في جاهز نفتخر بكوننا جزءاً من المجتمع، وسيظل التزامنا هو مواصلة المساهمة في نموه وتقدمه بالمستقبل.»



تحت مظلة Boubyan Business School

بنك بوبيان يُعزز مسار التطوير المهني بإطلاق الشهادة الدولية Certified Direct Sales Professional

برنامج تدريبي احترافي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية ومعهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل «Walbrook - LIBF»

تطوير الجوانب العملية التي تواجه فرق المبيعات يومياً وتسهم في تعزيز كفاءتهم، سواء في التواصل الفعال أو تقديم الحلول المناسبة لكل عميل، إلى جانب التعامل مع التحديات الميدانية بثقة واحترافية، يُعد هذا التأهيل بمثابة جسراً حقيقياً يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي ويمنح الموظفين شهادة معترف بها دولياً تُعزز من مكانتهم في السوق المصرفي. وأشار إلى أن الحصول على هذه الشهادة الدولية من معهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل «Walbrook - LIBF» - يعد نهجاً إستراتيجياً جديداً لبناء كوادرات ذات جاهزية عالية في بيئة مصرفية سريعة التغير، كما يُعد تأهيلاً عملياً واعترافاً مهنيًا بكفاءة الموظفين المنتسبين للبرنامج ويُشكل خطوة حقيقية نحو الانضمام إلى بيئة مبيعات مصرفية أكثر تطوراً، كما يفتح آفاقاً واسعة نحو التقدم الوظيفي، ويُجسد التزام البنك بتأهيل أفضل الكفاءات في مختلف مجالات العمل المصرفي.

** رؤية واضحة لتعريف مفهوم الكفاءة

واختتم الحماد مؤكداً أن هذه الخطوة جزء من رؤية واضحة ومتكاملة يتبناها بنك بوبيان لإعادة تعريف مفهوم الكفاءة المصرفية، من خلال تمكين الموظفين في مختلف التخصصات من الوصول إلى مستويات احترافية متقدمة تستند إلى معايير عالمية وخبرات عملية متجددة، مؤكداً أن الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية سيبقى أولوية في استراتيجية البنك، باعتبارهم حجر الأساس في ترسيخ ثقافة التميز والمحرك الأول لتقديم خدمة ترتقي بتجربة العملاء المصرفية وتواكب طموحاتهم المتنامية.



عادل الحماد:

• شهادة دولية ونهج استراتيجي جديد لبناء كوادر ذات جاهزية عالية في بيئة مصرفية سريعة التغير

أعلن بنك بوبيان عن إطلاق برنامج شهادة محترف المبيعات المباشرة المعتمد «Certified Direct Sales Professional»، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية ومعهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل «Walbrook - LIBF». ويمثل برنامج هذه الشهادة المهنية الدولية خطوة إستراتيجية في رحلة البنك لتطوير المهارات الاحترافية لموظفيه في إدارة المبيعات المباشرة وتأهيلهم للتميز في بيئة عمل مصرفية تواكب توجهات السوق المتغيرة.

وتُعد الشهادة اعتماداً مهنيًا يُمنح للموظفين بعد اجتيازهم برنامجاً تدريبياً متخصصاً في مجال المبيعات المصرفية المباشرة، حيث يُمثل هذا البرنامج مساراً تطويرياً يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقات العملية في واقع العمل اليومي، بما يؤهل المشاركين للتعامل بفاعلية مع تحديات السوق ومتطلبات العملاء ويُرسخ لديهم مفاهيم الأداء المصرفي وفق المعايير الدولية المعتمدة.

وفي هذا السياق، قال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان، عادل الحماد «إن إطلاق الشهادة الدولية لمحترف المبيعات المباشرة المعتمد يأتي انطلاقاً من إيماننا بأهمية تأهيل فرق مبيعات قادرة على تقديم تجربة مميزة وفعالة تعكس الصورة المؤسسية للبنك وقيمه المهنية.»

وأضاف «في بوبيان، لا نركز على بناء المهارات فحسب، بل نؤكد أيضاً على ترسيخ ثقافة احترافية متجددة تتماشى مع تطلعات السوق المحلي والإقليمي.»

وأوضح الحماد أن الشهادة تُمنح للموظفين بعد اجتياز برنامج تدريبي متكامل صُمم ليعكس واقع العمل في المبيعات المصرفية المباشرة. ويُركز البرنامج على



متدربي البرنامج من موظفي بوبيان مع القياديين في لقطة جماعية

شركة المشاريع تنجح في إتمام عرض الشراء النقدي للسندات المستحقة في عامي 2026 و2027



رئيس المدراء الماليين للمجموعة:

- «الهدف من عرض الشراء هو تحسين ملف الدين للشركة من خلال سداد الالتزامات قريبة الأجل»

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن إتمامها بنجاح عرض الشراء النقدي المقدم لجميع السندات أو جزء منها، وذلك للسندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بمعدل 4.229% والمستحقة في 29 أكتوبر 2026 (سندات 2026) والسندات بقيمة 500 مليون دولار بمعدل 4.5% والمستحقة في 23 فبراير 2027 (سندات 2027)، بمجموع اسمي قدره 1.0 مليار دولار. ولم تحدد الشركة سقفاً لشراء السندات، حيث أعربت عن استعدادها لقبول إعادة الشراء نقداً لجميع السندات لمعرضة أو جزء منها.

وقد تفاعل المستثمرون مع عروض الشراء بشكل جيد، حيث تم تقديم إجمالي سندات بقيمة إسمية بلغت 304.1 مليون دولار لعرض على الشراء. وقد قبلت الشركة جميع العروض، مما مكن شركة المشاريع من تخفيض ديونها بمقدار 153.3 مليون دولار لسندات 2026 و150.8 مليون دولار لسندات 2027، ليبلغ الإجمالي 304.1 مليون دولار (30.4%) من إجمالي السندات المستحقة.

يذكر أن مدراء عرض الشراء هم بنك HSBC، كامكو للاستثمار وبنك ستاندرد تشارترد، كما كانت شركة So- dali & Co الوكيل للعملية.

وبهذه المناسبة قال رئيس المدراء الماليين للمجموعة صني بهاتيا: "يأتي عرض إعادة شراء المقدم لجميع السندات أو جزء منها قبل موعد الاستحقاق بسنة وسنة ونصف، وهو ما يعكس التزام شركة المشاريع بإدارة استحقاقات ديونها بشكل استباقي والعمل على تحسين ملف ديونها من خلال تقليل الالتزامات بشكل انتقائي على مستوى الشركة الأم وسداد الالتزامات قريبة الأجل".

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة

للتواصل: estate.groupe@outlook.com

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2025

أليس من الأجدى السعي والعمل على زيادة عدد الشركات أولاً لتصل إلى 200 شركة على أقل تقدير، وطرح المزيد من الأدوات الاستثمارية لتشكل عمق للسوق، حتى تكون هناك جدوى لزيادة ساعات التداول.

وراكدة ومعدل دورانها ضعيف جداً، وأخرى خاسرة، وشريحة ثالثة خارج إطار الأداء الجيد ولا توزع أرباح منذ سنوات، فضلاً عن غياب الأدوات الاستثمارية والمشتقات، ما يجعل التساؤل مستحق.

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان سبتمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "زيادة ومد وقت جلسة التداول الرسمي".

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل محدودية قائمة الشركات المدرجة والتي تبلغ نحو 140 شركة تقريباً، ومنها شرائح خاملة

السؤال

هل تؤيد زيادة عدد ساعات التداول في البورصة في ظل غياب المشتقات وقلة الأدوات ومحدودية عدد الشركات؟

نعم ☐

لا ☐

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك قطر الوطني: أسعار الفائدة تشير إلى سيناريو «ركود تضخمي» معتدل

ويرى التقرير أن أسعار الفائدة الحالية مقيدة بشكل مفرط وتحتاج إلى تعديل لتجنب تباطؤ حاد في النمو.

من ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن العوائد الاسمية لسندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل تعكس بشكل وثيق توقعات الأسواق بشأن مسار سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية خلال فترة استحقاق هذه السندات وأوضح أن العائد على سندات الخزنة لأجل عامين انخفض منذ بداية العام الجاري بمقدار 60 نقطة أساس، من ذروته البالغة 4.40 % في يناير إلى ما يقارب 3.80 %.

ويرى التقرير أن هذا التراجع في العائدات يعكس توقعات الأسواق ببدء دورة تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال المدى المتوسط، استجابة لتطورات الاقتصاد الكلي.

وبشكل أكثر تحديدا، تتوقع الأسواق حاليا أن يقدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي على إجراء تخفيضين في سعر الفائدة، بمقدار 25 نقطة أساس، بحلول نهاية عام 2025، تليهما تخفيضات إضافية خلال عام 2026، ما قد يؤدي إلى استقرار سعر الفائدة عند نحو 3 % بنهاية ذلك العام.

ويعد هذا التغير في التوقعات مؤشرا واضحا على تكيف السياسات النقدية مع التطورات الأخيرة في الأداء الاقتصادي الكلي.

واختتم التقرير بالإشارة إلى أن هذه المؤشرات تعكس سيناريو «ركود تضخمي» معتدل، في ظل استمرار معدلات التضخم فوق المستوى المستهدف للسياسة النقدية والبالغ 2 %.

في ظل هذه المعطيات، أكد أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة على «تحول في ميزان المخاطر»، مع تركيز أكبر على ضعف النمو الاقتصادي، حيث تتوقع الأسواق دورة تيسير ستخفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 3 % بنهاية عام 2026.

توقعات الأسواق بتباطؤ النشاط الاقتصادي على المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل.

علاوة على ذلك، فإن اتساع الفجوة هذا العام تزامن مع عدم تغير العائدات الحقيقية طويلة الأجل، ما يعني أن التوقعات طويلة الأجل تظل دون تغيير.

وأشار التقرير إلى أن البيانات الأخيرة في سوق العمل تعكس تباطؤ في النشاط الاقتصادي، حيث تراجعت وتيرة خلق فرص العمل، بينما سجل معدل البطالة ارتفاعا تدريجيا خلال الأشهر الماضية، ما يشير إلى ضعف عام في أداء سوق العمل.

كما أظهرت توقعات المؤسسات الاقتصادية تراجعا في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث انخفض إجماع التوقعات للعامين 2025 و2026 بنحو 0.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 1.5 % و 1.7 % على التوالي.

ويعكس هذا التراجع دخول الاقتصاد الأمريكي في بيئة أكثر ضعفا، مع توقعات بأن يسجل أدنى معدلات نمو سنوية منذ فترة الركود التي أعقبت جائحة كوفيد-19.

من جهة أخرى، لفت التقرير إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية لا تزال عند مستويات شديدة التقييد، في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

ويحسب سعر الفائدة الحقيقي عبر تعديل الفائدة الاسمية وفقا لمعدل التضخم، ما يعكس التكلفة الفعلية للائتمان بعد احتساب التغيرات في أسعار السلع والخدمات ويعد هذا المؤشر عنصرا أساسيا في تحديد مستويات الاستهلاك والاستثمار والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

وبحسب التقرير، يبلغ الحد الأعلى لسعر الفائدة الأساسي حاليا 4.5 %، ومع وجود معدل تضخم عند 2.7 %، فإن سعر الفائدة الحقيقي يقترب من 1.8 %، أي أعلى بكثير من «السعر المحايد» المقدر للاقتصاد الأمريكي، والذي يتراوح بين 50 و 100 نقطة أساس تقريبا.

توقع بنك قطر الوطني QNB أن تؤدي قرارات أسعار الفائدة المرتقبة من قبل الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) إلى سيناريو «ركود تضخمي» معتدل.

وأشار البنك في تقريره الأسبوعي الذي جاء بعنوان «ماذا تكشف أسعار الفائدة عن أداء الاقتصاد الأمريكي؟» إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية ركزت بشكل واضح على السياسة النقدية، وقد دعت الاحتياطي الفيدرالي إلى ضرورة إجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة وتبني سياسة نقدية أكثر مرونة.

وذكر التقرير أن القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية عادة ما تستند إلى توقعات متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، مع تحليل دقيق لتأثير تغيرات أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي والأسعار.

وأوضح في هذا الصدد أن هذه العملية تتسم عادة بدرجة عالية من التحليل الفني عبر مداولات شاملة من قبل أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة وموظفيها بعيدا عن الضغوط السياسية.

ولفت إلى أن ظهور توجهات جديدة أدى إلى اضطرابات في الأسواق المالية، مع تقلبات كبيرة ناجمة عن محاولات المستثمرين تحديد المستويات المناسبة لأسعار الفائدة اللازمة لتسعير الأصول في ظل بيئة الاقتصاد الكلي الجديدة.

وذكر التقرير أن أسعار الفائدة وعائدات سندات الخزنة الأمريكية تقدم معلومات مهمة حول توقعات الاقتصاد الكلي، من خلال عدة عوامل أولها منحنى العائد الحقيقي الذي يظهر مؤشرات على تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.

ويتمثل هذا المؤشر في الفارق بين عائدات سندات الخزنة المحمية من التضخم لأجل 10 سنوات وسنتين، والتي تستخدم لقياس أسعار الفائدة الحقيقية بعد استبعاد أثر التضخم.

ووفقا للتقرير، فإن اتساع هذه الفجوة يعكس



الطموح الخليجي يعيد تشكيل موازين القوى في سوق تأجير الطائرات



يُذكر أن دبي الجنوب (Dubai South) هي مدينة مخططة بدعم حكومي تمتد على 145 كيلومترًا مربعًا، وتقع استراتيجيًا بين دبي وأبوظبي. تم تصميمها كمركز للطيران واللوجستيات والعقارات، وتضم مناطق سكنية، ومنطقة أعمال، ومنطقة حرة، ومركز محمد بن راشد للفضاء والطيران. ويُطور المشروع على مراحل وليس من خلال افتتاح كبير واحد.

ومع ذلك، لفت زيميليس إلى أنه على الرغم من هذه التطورات، من غير المتوقع أن تتفوق دبي على إيرلندا كمركز عالمي لتأجير الطائرات، بل ستكمل دور الدولة الأوروبية في القطاع.

وأكد أن إيرلندا ستظل سلطة حاسمة في قطاع تأجير الطائرات، مستشهدًا بتاريخ دبلن الطويل وبيئتها المستقرة، التي جعلتها حجر الزاوية لشركات التأجير حول العالم لعقود.

السياحة تدفع نمو التأجير

قال زيميليس إن تزايد السياحة في المنطقة، مدفوعًا بمبادرات مثل رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي من 3 % إلى 10 % وجذب 150 مليون زائر، سيعزز توسع أساطيل الطائرات بشكل كبير.

وقالت الرئيس التنفيذي لشركة Valo Aviation، هانا هاكامو: ”نمو السياحة يزيد الطلب على قدرة طائرات إضافية، سواء موسمية أو طويلة الأجل. ويتيح التأجير الاستجابة لهذه الاحتياجات بسرعة، دون الالتزام طويل المدى. وهذا أمر بالغ الأهمية خاصة للرحلات المستأجرة وعمليات كبار الشخصيات حيث المرونة والسرعة هما الأساس“.

وأضافت هاكامو أن أصحاب الطائرات في سوق الطائرات الخاصة أكثر ميلًا لتأجير طائراتهم للاستخدام المستأجر أو لرحلات كبار الشخصيات لتعزيز الإيرادات وزيادة معدل الاستخدام، خاصة خلال مواسم الذروة.

وأشار جوهرواني إلى أن الارتفاع الموسمي مثل الحج والعمرة يعزز أيضًا الطلب على التأجير القصير المدى للطائرات وطاقمها والصيانة والتأمين، ما يتيح لشركات الطيران زيادة القدرة التشغيلية دون التزامات طويلة الأجل.

ويشير هذا إلى تحول أوسع بين شركات الطيران الخليجية من الملكية التقليدية إلى التأجير، مدفوعًا بالكفاءة المالية والمرونة والحاجة إلى نمو سريع للأسطول.

طلب قوية لدى شركات الطيران الوطنية لخدمتها“. وتدعم صناديق الثروة السيادية التوسع السريع لشركات التأجير المحلية مثل دبي إيروسبيس إنتربرايز (DAE)، و AviLease في السعودية، و ALAFCO الكويتية، وفقًا لجوهرواني.

وتدير دبي إيروسبيس إنتربرايز (DAE) الآن أسطولاً يضم أكثر من 500 طائرة، لتتصدر قائمة أكبر المؤجرين عالميًا، بينما بنت AviLease محفظة تضم أكثر من 200 طائرة منذ إطلاقها في 2022 عبر سلسلة من عمليات الاستحواذ، بحسب مواقع الشركات.

ويستند هذا النمو إلى أطر تنظيمية مواتية في مراكز مالية مثل سوق أبوظبي العالمي (ADGM) ومركز دبي المالي الدولي (DIFC)، والتي توفر هياكل ضريبية محايدة وأنظمة مرنة لتمويل الطائرات.

وفي الوقت نفسه، تضمن شركات الطيران الخليجية طلبًا مستقرًا، مع سجل طلبات مشترك يقارب 800 طائرة مقرر للتسليم خلال السنوات الخمس المقبلة، بحسب جوهرواني.

ومن المتوقع أن يتم وضع أكثر من نصف هذه الطائرات ضمن عقود تأجير تشغيلي، ما يوفر تدفقًا مستمرًا من الأعمال لشركات التأجير الإقليمية.

الخليج على طريق المنافسة في سوق تأجير الطائرات

صرح رئيس مجلس إدارة شركة Avia Solutions Group العالمية لتأجير الطائرات، جيديميناس زيميليس، لفوربس الشرق الأوسط، إن دول مجلس التعاون الخليجي تشهد زخمًا اقتصاديًا قويًا، مع تقديم الحكومات حوافز جذابة لتشجيع شركات التأجير على تأسيس حضورها في المنطقة، ما يدعم نمو القطاع على المدى الطويل.

وأضاف زيميليس: ”كل المكونات متوفرة لجعل دول الخليج مركزًا مهمًا لتأجير الطائرات لسنوات عديدة مقبلة“.

وأشار إلى أن Avia Solutions Group تدير بالفعل مكاتب في دبي وتخطط لتوسيع تواجدها، مستشهدًا بنمو السوق الإقليمي وجاذبية الحوافز للإقامة في الإمارة.

وقال: ”بحلول عام 2032 أو 2035، عند بدء تشغيل دبي الجنوب (Dubai South)، ستكون أكبر مركز للطيران في العالم، وهذا بلا شك سيجذب شركات التأجير لإنشاء عمليات وقواعد في المنطقة أيضًا“.

تعيد طموحات تأجير الطائرات الخليجية تشكيل خريطة القطاع العالمي، مع دخول الإمارات والسعودية والكويت في سباق توسع أساطيلها وتوقيع صفقات بمليارات الدولارات لمنافسة إيرلندا.

لعقود طويلة، تصدرت دبلن المشهد العالمي لتأجير الطائرات، حيث تدير شركاتها نحو 65 % من أساطيل الطائرات المؤجرة حول العالم. لكن في أفق الخليج المتسارع النمو، يظهر منافس جديد يلوح في الأفق. مدعومة بسيولة مالية هائلة، وموقع جغرافي استراتيجي، واستراتيجيات طيران طموحة بقيادة الدولة، توسع شركات التأجير في دبي والرياض وما وراءهما أساطيلها، وتبرم صفقات بمليارات الدولارات، وتتنافس لخدمة شركات الطيران العالمية.

ويتوقع أن يصل حجم سوق تأجير الطائرات التجارية إلى 325 مليار دولار بحلول 2030، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 7.9 % منذ 2024، وفقًا لشركة أبحاث السوق IndustryARC.

ويعود هذا النمو إلى ثلاثة عوامل رئيسية: ارتفاع الطلب على السفر بعد الجائحة، وتأخر تسليم الطائرات لدى بوينغ وإيرباص، وارتفاع تكاليف التمويل الذي يجعل التأجير خيارًا أكثر جاذبية مقارنة بالشراء المباشر. وقال المدير الاستشاري الأول لدى PwC الشرق الأوسط، باتريك جوهرواني، لفوربس الشرق الأوسط: ”تلجأ شركات الطيران الرغبة في استعادة قدرتها التشغيلية بشكل متزايد إلى المؤجرين لسد فجوات الأساطيل، سواء من خلال تمديد عقود التأجير القائمة أو الاستفادة من قوائم الطلبات التي تديرها شركات التأجير لتأمين الطائرات بسرعة تفوق مواعيد التسليم المحددة من المصنعين“.

وأضاف جوهرواني أن ارتفاع الفائدة يزيد من أعباء الديون، ما يجعل التأجير خيارًا أكثر كفاءة من الناحية المالية، حيث يقلل التكاليف الأولية ويوفر مرونة أكبر في إدارة الأسطول. وهذا المزيج وضع شركات التأجير في موقف قوي، ويسعى الخليج بسرعة لاقتناص هذه الفرصة.

توجه الخليج نحو تأجير الطائرات

سارعت دول الخليج للاستفادة من هذا الاتجاه، لتضع نفسها كقوة ناشئة في سوق تأجير الطائرات العالمي. وقال جوهرواني: ”يتموضع الخليج كمستفيد رئيسي من خلال نمو شركات التأجير المحلية، والدعم التنظيمي لقطاع تأجير وتمويل الطائرات، بالإضافة إلى قوائم

«بنك أوف أمريكا»: تدفقات أكبر إلى الأسواق الناشئة مطلع 2026



يحدان من فرص تحقيق مكاسب.

ضغوط على الدولار الأمريكي

يتأثر أداء الدولار الأمريكي بتوقعات استئناف مجلس الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة هذا الشهر، إلى جانب القلق حيال السياسات الجمركية والمالية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وقد هبط مؤشر «بلومبرغ للدولار الفوري» بأكثر من 8 % هذا العام، ليقترّب من تسجيل أكبر انخفاض سنوي له منذ 2017.

وأظهرت بيانات لجنة تداول العقود الآجلة للسلع أن رهانات صناديق التحوط والمستثمرين المضاربين الآخرين ضد العملة الاحتياطية العالمية بلغت نحو 5 مليارات دولار خلال الأسبوع المنتهي في 2 سبتمبر، مع اتخاذهم مراكز سلبية ضد الدولار منذ أوائل أبريل.

وأوضح هاوئر أن «الدولار كان دوماً في مسار صعودي، والأسواق الأمريكية كانت تحقق أداءً متفوقاً للغاية، لذلك لم يكن هناك اهتمام حقيقي بالأسواق الناشئة. أما الآن فقد بات هناك مجال للتنويع، وما زلنا في المراحل الأولى من هذه العملية».

الناشئة بقيت محدودة حتى الآن، لكنهم يتوقعون أن تسهم التدفقات الجديدة في تنشيط القطاع خلال الأشهر الأخيرة من العام.

أبرز المستفيدين من التدفقات

تعزز هذه التعليقات موجة التفاؤل حيال الأسواق الناشئة، إذ يراهن المستثمرون على تفوق فئة الأصول هذه على نظيراتها في الأسواق المتقدمة، مع شروع الصناديق العالمية التي ظلت على الهامش في زيادة استثماراتها داخل الأسواق النامية. وقد منحت ديون الأسواق الناشئة المستثمرين عائداً يقارب 9 % هذا العام، وفق مؤشر «بلومبرغ»، مقارنة بعائد بلغ 7.5 % على ديون الأسواق المتقدمة خلال الفترة ذاتها.

أفاد هاوئر أن البرازيل والمكسيك وكولومبيا وتركيا وبولندا ستكون من بين المستفيدين الرئيسيين من التدفقات الواردة الأجنبية. وأضاف أن السندات الآسيوية المقومة بالعملات المحلية ستستقطب على الأرجح سيولة أقل، إذ إن أسعار الفائدة المنخفضة بالفعل وتفضيل العملات الأضعف في الاقتصادات المعتمدة على التصدير

يُرجح أن تستقطب الأسواق الناشئة تدفقات استثمارية أكبر مطلع العام المقبل، مع تزايد المؤشرات على مرونة هذه الاقتصادات، مما يدفع نحو مزيداً من الابتعاد عن الأصول الأمريكية، بحسب «بنك أوف أمريكا» (Bank of America). في إشارة إلى الأسواق النامية، قال ديفيد هاوئر، رئيس استراتيجية الدخل الثابت للأسواق الناشئة العالمية بالبنك، إن «الناس سيصبحون أكثر تفاؤلاً في بداية العام المقبل عندما يتأكدون من أن تأثير التوترات التجارية على الاقتصاد سيكون محدوداً».

وأضاف: «حتى التدفقات الصغيرة الخارجة من الولايات المتحدة يمكن أن تحمل أثراً كبيراً».

أوضح هاوئر، الذي أبقى على رؤيته المتفائلة للأسواق الناشئة منذ الربع الأول، أن هذه الفئة من الأصول ستستفيد من ضعف الدولار، ومن إمكانية خفض أسعار الفائدة مجدداً من قبل البنوك المركزية المحلية، إضافة إلى الانكشاف المنخفض تاريخياً من جانب الصناديق العالمية.

من جانبهم، أشار محللون في «مورغان ستانلي» (Mor-gan Stanley) إلى أن مشتريات الأجانب من أصول الأسواق

«بلاك روك» تستعد لضخ 700 مليون دولار في مراكز البيانات البريطانية



التنفيذي لبلاك روك، لاري فينك، إلى وفد الأعمال المرافق للرئيس الأمريكي، والذي يضم شخصيات بارزة مثل سام ألتمان الرئيس التنفيذي لشركة «أوبن إيه آي»، وستيفن شوارتزمان الرئيس التنفيذي لشركة بلاكستون، بحسب ما أفادت به «سكاي نيوز».

وكانت تقارير سابقة قد أشارت إلى أن سام ألتمان والرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا، جنسن هوانغ، يخططان للتعهد باستثمارات بمليارات الدولارات في قطاع مراكز البيانات البريطانية خلال هذه الزيارة، وفق ما ذكرته «بلومبيرغ» يوم الخميس.

تأتي هذه الاستثمارات في وقت يشهد فيه العالم تنامياً ملحوظاً في الطلب على البنية التحتية الرقمية، مدفوعاً بالتطورات المتسارعة في مجالي الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

تخطط شركة بلاك روك لاستثمار 500 مليون جنيه إسترليني، ما يعادل نحو 700 مليون دولار، في مشاريع مراكز البيانات داخل المملكة المتحدة، وفقاً لما نقلته شبكة «سكاي نيوز» يوم السبت.

وتأتي الصفقة ضمن سلسلة من الاتفاقيات المتوقعة الإعلان عنها خلال الزيارة الرسمية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى بريطانيا الأسبوع المقبل.

تفاصيل الصفقة

وذكرت التقارير أن بلاك روك ستضخ استثماراتها عبر مشروع جديد بالشراكة مع ديجيتال غرافيتي بارتنرز.

ولم تصدر بعد تعليقات رسمية من الشركة أو من مقر رئاسة الوزراء البريطانية «داونينغ ستريت» رداً على طلبات وكالة رويترز.

وفد الأعمال المرافق

من المقرر أن ينضم الرئيس

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 26

رقم العدد 454

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الأحد 22 من ربيع الأول 1447 هـ • 14 سبتمبر 2025 م السنة الثانية

الكويت تدرس صفقة لتأجير 13 خط أنابيب لجذب 7 مليارات دولار لتمويل استثمارات نفطية



تدرس مؤسسة البترول الكويتية تأجير جزء من شبكة خطوط الأنابيب التابعة لها لمدة تصل إلى 25 عاماً، بهدف جمع ما بين 5 إلى 7 مليارات دولار للمساعدة في تمويل خطة استثمارية بقيمة 65 مليار دولار، تشمل أنشطة الاستكشاف والإنتاج والبتروكيماويات، بحسب وكالة «بلومبرج». وأوضحت المصادر، لوكالة «بلومبرج»، أن المؤسسة استعانت بشركة سنترفيو بارتنرز لتقديم المشورة بشأن الصفقة، والتي من المرجح أن تكون مشابهة لخطوات اتخذتها السعودية والإمارات عبر استغلال أصول حكومية لجذب استثمارات أجنبية. وأشارت المصادر، إلى أن المناقشات لا تزال في مراحلها الأولية، وأن أي اتفاق محتمل سيحتاج إلى موافقة نهائية من الحكومة الكويتية، خامس أكبر منتج للنفط في منظمة «أوبك». ويأتي هذا التوجه ضمن برنامج استثماري بدأ في أبريل 2024، يشمل إنفاق نحو 33 مليار دولار لزيادة طاقة إنتاج النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2035.

وكان الرئيس التنفيذي للمؤسسة، الشيخ نواف الصباح، قد أكد في وقت سابق أن الشركة تدرس عدة بدائل للتمويل، بينها صفقات استغلال أصول خطوط الأنابيب عبر آلية «الاستئجار وإعادة التأجير»، على غرار صفقات نفذتها «أرامكو» و«أدنوك».

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علماء المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بئهم في أي شركة علم العقار الكويتي

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك بئهم في أي شركة علم العقار الكويتي

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ اجْعِي إِلَى بَرِّكَ رَبِّكِ وَفِيَّ حَيَاتِي عِبَادِي وَأَجْنَاتِي
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مَشَارِكُ الْعَزَاءِ

يتقدم

خالد عادل الخالدي

بخالص العزاء

وصادق المواساة من

عائلة العتيقي

بوفاة المغفور له

ياذن الله تعالى

الدكتور عماد محمد العتيقي

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ